

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

---

B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-1) 51 38 22 Fax: (251-1) 51 93 21  
Email: [oa-ews@telecom.net.et](mailto:oa-ews@telecom.net.et)

---

مجلس السلم والأمن  
الاجتماع الخامس والأربعون  
12 يناير 2006  
أديس أبابا، إثيوبيا

PSC/PR/2.(XLV)  
الأصل: إنجليزي

تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في دار فور

## تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في دار فور

### أولا - مقدمة

1. خلال اجتماعه السابع عشر المنعقد في 20 أكتوبر 2004، قرر مجلس السلم والأمن نشر بعثة معززة للاتحاد الإفريقي في السودان يكون قوامها 3320 عنصرا في دار فور لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد عند اللزوم لأداء المهام التالية:

- مراقبة الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الإنساني المبرم في 8 أبريل 2004 وجميع الاتفاقيات المستقبلية؛
- مساعدة عملية بناء الثقة؛
- المساهمة في تهيئة المناخ لتقديم المعونة الإنسانية وعودة المشردين داخليا واللاجئين إلى أوطانهم وذلك للمساعدة على رفع مستوى التزام جميع الأطراف باتفاقي وقف إطلاق النار الإنساني والمساهمة في تحسين الوضع الأمني في إقليم دار فور بأكمله

2. قرر الاجتماع الثامن والعشرون لمجلس السلم والأمن الذي عقد في 28 أبريل 2005 زيادة عدد أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إلى 6171 عنصرا عسكريا مع عنصر مدني كاف بما في ذلك 1560 رجل شرطة مدنية بنهاية سبتمبر 2005. وقد انتهى التفويض الذي أذن به الاجتماع السابع عشر لمجلس السلم والأمن في 19 أكتوبر 2005

3. قرر الاجتماع الثاني والأربعون لمجلس السلم والأمن الذي عقد في 20 أكتوبر 2005 تمديد تفويض بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان لثلاثة أشهر حتى 20 يناير 2006 في انتظار تقديم المفوضية تقريرا يستعرض جميع جوانب الوضع السائد في دار فور وعمليات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بما في ذلك تجديد تفويض البعثة لفترة أطول.

4. يغطي التقرير الحالي الذي يقدم وفقا لمقرر الاجتماع الثاني والأربعين لمجلس السلم والأمن التطورات السياسية والأمنية والعسكرية والإنسانية والحقوقية في دار فور منذ تقديم تقريره الأخير إلى الاجتماع الثامن والعشرين لمجلس السلم والأمن PSC/PR/2 XXVIII

### ثانيا - وضع محادثات السلام فيما بين الأطراف السودانية

5. يجدر تذكير المجلس بأنه بعد فشل الجولة الرابعة من محادثات السلام بين السودانيين حول النزاع في السودان (التي جرت في ديسمبر 2004) لاعتماد إعلان للمبادئ الذي كان نوقش من قبل خلال الجولة الثالثة (التي جرت في أكتوبر/نوفمبر 2004)، بذلت الجهود لاستئناف المحادثات على جناح السرعة. وبالرغم من هذه الجهود لم يكن من الممكن استئناف المحادثات نظرا لعدة عوامل منها الوضع الأمني على الأرض والانشقاق داخل قيادة

حركة/ جيش تحرير السودان. وعلى هذه الخلفية وأخذا في الحسبان الحاجة إلى تعزيز فريق الوساطة، قمت بتعيين سالم أحمد سالم الأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية كمبعوثي الخاص والوسيط الرئيسي لمحادثات أبوجا للسلام.

6. خلال الجولة الخامسة من محادثات السلام بين السودانين التي جرت في أبوجا من 10 يونيو إلى 5 يوليو 2005، كثفت الجهود لاستكمال إعلان المبادئ مما أدى إلى التوقيع عليه في 5 يوليو 2005. ووفقا لهذا الإعلان، اتفقت الأطراف السودانية على مبادئ عريضة تستند إليها مفاوضات المستقبلية وتشكل الأساس لتسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع في دار فور. ويجدر بالملاحظة أن اعتماد إعلان المبادئ قد عقدته حساسية المسائل المطروحة بما في ذلك حقوق ملكية الأرض الانفلات والفصل بين الدولة والدين وتقاسم الثروة والسلطة والترتيبات الأمنية.

7. تعثرت الجولة الخامسة أيضا بمسائل عرضية مثل حضور إريتريا الذي اعترض عليه وفد حكومة السودان ودور تشاد كوسيط مشارك وهو ما اعترض عليه ممثلو الحركات وخاصة حركة العدالة والمساواة. قد عطلت هذه المسائل بدء المناقشات واعترض فريق الوساطة على المنهجية التي تسمح بحضور إريتريا المحادثات الثنائية مع الحركات واستبقاء دور تشاد كوسيط مشترك وقبلت الأطراف ذلك مما مكن في النهاية من مواصلة المحادثات واختتامها باعتماد إعلان المبادئ.

8. إثر توقيع إعلان المبادئ، طلبت من مبعوثي الخاص إجراء المشاورات مع الأطراف السودانية وكذلك مع الوساطة التشادية المشاركة والميسرين. وفي هذا الصدد، قام مبعوثي الخاص بتنظيم اجتماع استشاري في كل من دار السلام وباغامويوم في تنزانيا مع الأطراف السودانية من 21 إلى 23 أغسطس 2005. وخلال هذا الاجتماع، اتفقت الأطراف على موعد وجدول أعمال للجولة السادسة من المحادثات وكذلك الشكل والمدة اللذين تأخذهما.

9. زار مبعوثي الخاص الخرطوم وانجامينا وطرابلس من 3 أغسطس إلى 10 سبتمبر 2005. وفي الخرطوم، اجتمع بالرئيس عمر حسن البشير والنائب الأول للرئيس سالفكير والنائب الثاني لرئيس علي عثمان طه وغيرهم من المسؤولين السودانيين بمن فيهم قائد الوفد الحكومي إلى محادثات السلام مجذوب الخليفة. وبينما هو في السودان، سافر أيضا إلى دار فور حيث التقى الأمين العام لحركة/جيش تحرير السودان مناوي في برمازه (شمال دار فور) وممثلي حركة العدالة والمساواة في نيالا وأعضاء آخرين في حركة/جيش تحرير السودان في جبل مرة، المعقل السياسي لرئيس حركة/جيش تحرير السودان عبد الوحيد النور.

10. في اجتماعاته المختلفة مع الأطراف السودانية، أطلعها المبعوث الخاص على الجهود التي تبذل لاستئناف المحادثات بمنتصف سبتمبر. أعربت جميع الأطراف عن استعدادها للعودة إلى أبوجا وحرصها على

إحراز تقدم ملحوظ خلال هذه الجولة من المحادثات. غير أنه أعرب الأمين العام لحركة/جيش تحرير السودان عن رغبته في أن يتاح له الفرصة لتنظيم المؤتمر الوطني للحركة قبيل الجولة السادسة ورأى الأعضاء الآخرون في حركة/جيش تحرير السودان أنه بالرغم من أهميته يتطلب عقد المؤتمر تحضيراً دقيقاً لتمكين جميع الأعضاء بمن فيهم ممثلو مختلف القبائل والمجتمع المدني والمفكرون والنساء وغير أولئك من حضوره. واتفقوا أيضاً مع المبعوث الخاص على أن المحادثات يجب ألا تكون رهينة للمؤتمر المقترح. وكان موقف الاتحاد الإفريقي الذي أبلغ به جميع قادة حركة جيش تحرير السودان أن أي مؤتمر يعقد ولا يشمل كامل قيادة الحركة سوف يعمق من الانشقاقات وعليه يجب تفاديه.

11. في طرابلس، اجتمع المبعوث الخاص بقائد الجماهيرية العربية الليبية العقيد معمر القذافي وعلي التريكي، ممثل ليبيا في محادثات أبوجا. كرر العقيد القذافي دعمه لمحادثات السلام التي يقودها الاتحاد الإفريقي في أبوجا. وفي تشاد، التقى المبعوث الخاص بالرئيس إدريس دبي واستعرض معه الوضع في دار فور وناقش سوء التفاهم بين تشاد وحركة العدالة والمساواة والحاجة إلى الحفاظ على دور الوساطة المشاركة لتشاد كما جددت قمة الاتحاد الإفريقي في سرت ذلك في يوليو 2005.

12. ويسرني أن أبلغ مجلس السلم والأمن بأنه إثر تبادل لوجهات النظر على هامش الجولة السادسة لمحادثات السلام التي جرت من 21 سبتمبر إلى 20 أكتوبر 2005 وبالتنسيق مع رئيس الاتحاد الإفريقي تم استقبال ممثلي قيادة حركة العدالة والمساواة في انجamina في 24 سبتمبر 2005 من قبل الرئيس إدريس دبي بحضور وفد يترأسه السفير بابا غانا كينغيبي، ممثلي الخاص في السودان. وبعد دراسة معمقة للعقبات التي تعترض عملية السلام في دار فور واستعراض شامل لحالات سوء التفاهم الماضية بين تشاد وحركة العدالة والمساواة، اتفق الطرفان على ما يلي:

- إعادة التأكيد على دور تشاد كوسيط مشارك ومحايدين في عملية السلام في دار فور؛
- التزام كل من تشاد وحركة العدالة والمساواة بالتعاون مع بعضهما بغية تسوية أي مشاكل حالية ومستقبلية من خلال الحوار؛
- التزام تشاد بتسهيل حرية التنقل في أمن تام داخل أراضيها لممثلي حركة العدالة والمساواة الذين يقومون بمهام رسمية تتعلق بعملية السلام في دار فور؛
- التزام كل من تشاد وحركة العدالة والمساواة بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي لإيجاد حل سريع ودائم للأزمة الإنسانية التي تواجه شعب دار فور؛
- التزام كل من تشاد وحركة العدالة والمساواة بالإحجام عن أي أعمال من شأنها تقويض عملية السلام في دار فور.

13. وخلال الجولة السادسة، تعثرت المحادثات لأربعة أيام جراء الانشقاقات داخل حركة/جيش تحرير السودان والصراع على القيادة بين رئيسها من جهة وأمينها العام من جهة أخرى. وقام فريق الوساطة والشركاء الدوليون بإجراء مشاورات مكثفة لتضييق الخلافات داخل الحركة دون تحقيق النتائج المرجوة. وبالرغم من هذه المشاكل، استؤنفت المحادثات في النهاية في 3 أكتوبر 2005 بعد اختتام ورشة عمل دامت لأسبوع كامل وقام بتنظيمها فريق الوساطة بمساعدة من الخبراء الدوليين حول المسائل المتوقع مناقشتها خلال الجولة وهي تقاسم الثروة والسلطة والترتيبات الأمنية. ومن بين هذه المسائل الثلاث، بدأت المناقشات الرئيسية فقط بلجنة تقاسم السلطة لأن الحركات كانت ترى أنها غير مزودة بالمسؤولين المعيين للعمل في اللجان الثلاث بصورة متزامنة. وفي لجنة تقاسم السلطة هذه تم اعتماد جدول الأعمال فقط وجرت المناقشات التمهيدية حول الترتيبات الأمنية فقط في نهاية الجولة. وعموماً، لم يتم إحراز تقدم يذكر خلال الجولة السادسة. ومع ذلك، قامت الأطراف في نهاية الجولة بتوقيع بيان مشترك أعربت فيه عن إرادتها الجماعية في جعل الجولة السابعة حاسمة.

14. تحضيرا للجولة السابعة، بذلت وساطة الاتحاد الإفريقي والشركاء الدوليون جهودا جبارة لمساعدة حركة/جيش تحرير السودان على التغلب على انقساماتها وضمها مشاركتها في المحادثات كحركة متحدة ومتماسكة. وفي هذا الصدد، يجدر بالذكر أن الاجتماع الثاني والأربعين لمجلس السلم والأمن قد أعرب عن القلق من الانقسامات داخل حركة/جيش تحرير السودان وحث قادة الحركة على العمل ، بمساعدة من الاتحاد الإفريقي وبقية المجتمع الدولي، من أجل حل خلافاتها لتسهيل الاختتام الناجح لمحادثات أبوجا والمساهمة في تحسين الوضع الأمني في دار فور.

15. ومع أخذ هذا القلق في الاعتبار، استجاب الاتحاد الإفريقي والشركاء للقرار الأحادي للأمين العام لحركة/جيش تحرير السودان لعقد مؤتمر الحركة بالتأكيد على ضرورة عقد مؤتمر يشمل الجميع ويعكس التنوع الواسع لعضوية الحركة وحثوا قيادة حركة /جيش تحرير السودان على إتاحة الفرصة لكامل عضوية الحركة للقيام باختيار من يقود الحركة بحرية حتى يتم إبراز التوجهات داخل الحركة على نحو كاف. وعندما اتضح أن الأمين العام سيمضي قدما في عقد المؤتمر، نصحه الاتحاد الإفريقي وشركاؤه ضد تنفيذ خطة إجراء الانتخابات لقيادة جديدة خاصة أنه لا تحضر الاجتماع القيادة بأكملها ولا سيما رئيس ونائب رئيس الحركة.

16. عندما عقد المؤتمر في مدينة هسكانييتا الواقعة شرق دار فور في النهاية من 29 إلى 31 أكتوبر 2005، نظمت انتخابات أدت إلى "قيادة" جديدة لحركة جيش تحرير السودان. وفي وقت لاحق، رفض الرئيس ونائب الرئيس وبعض أعضاء حركة/ جيش تحرير السودان نتائج المؤتمر التي اعتبروها "غير شرعية ولاغية". وبالرغم من مستوى تمثيل الاتحاد الإفريقي

والشركاء الآخرين الذين حضروا المؤتمر بصفة مراقب، لم يبق أي من الاتحاد الإفريقي أو شركائه بإصدار أي تصريح بشأن النتائج. لقد أدى المؤتمر والانتخابات إلى "تعميق" الانشقاق داخل حركة/ جيش تحرير السودان مع عواقب وخيمة على عملية السلام والجهود التي تبذل لإنهاء النزاع في دار فور.

17. ردا على هذه التطورات وكما تم الاتفاق عليه في نهاية الجولة السادسة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم من الاتحاد الإفريقي بإطلاق مبادرة للمساعدة على توحيد الصفوف داخل حركة/ جيش تحرير السودان وتجنب مزيد من تجزئة الحركة. وفي هذا السياق، نظمت حكومة الولايات المتحدة يومي 8 و9 نوفمبر 2005 اجتماعا في نيروبي شاركت فيه فصيلتان لحركة/ جيش تحرير السودان. رأس الوفدين كل من الرئيس "المخلوع" لحركة/جيش تحرير السودان ونائب رئيس الحركة "المنتخب حديثا". ترأس الاجتماع نائب وزير خارجية الولايات المتحدة روبيرت زويليك وممثل الاتحاد الإفريقي مبعوثي الخاص والوسيط الرئيسي سالم أحمد سالم والممثل الخاص في السودان غانا بابا كينغبيي كما حضر الاجتماع مبعوثون وممثلون خاصون آخرون لشركاء الاتحاد الإفريقي بما في ذلك المملكة المتحدة، كندا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، النرويج وهولندا وفرنسا وآخرون كما وحضورا ورش عمل لاحقة حول اتفاقية نيفاشا الشاملة للسلام والترتيبات الأمنية في دار فور نظمتها أيضا الولايات المتحدة الأمريكية.

18. لم يحقق الاجتماع معظم أهدافه الرئيسية المتمثلة في توحيد قيادة حركة جيش تحرير السودان حول وفد واحد إلى المحادثات وتبني موقف تفاوضي مشترك للمرحلة الحاسمة القادمة من المحادثات تلتف حوله كل من القيادة والعضوية. علاوة على ذلك، رفضت الفصيلة التي يقودها مني مناوي المشاركة في ورشة عمل لاحقة حول تقاسم الثروة نظمتها البنك الدولي من 11 إلى 16 نوفمبر 2005 بطلب من الاتحاد الإفريقي

19. إثر التطورات التي استجدت في نيروبي، تواصلت الجهود بغية تشجيع قادة حركة جيش تحرير السودان على تبني نهج موحد وشامل تجاه المفاوضات. وبعد زيارة نائب وزيرة خارجية الولايات المتحدة زويليك إلى دار فور وزيارة المبعوث الخاص لكندا إلى الإقليم أجريت المحادثات في واشنطن بين السيد سالم وكبار ومسؤولي وزارة خارجية الولايات المتحدة بغية توحيد قيادة حركة/ جيش تحرير السودان. قام الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة جان برونك بزيارة دار فور حيث التقى قادة حركة/ جيش تحرير السودان ليبلغهم نفس الرسالة المتعلقة بأهمية الوحدة والشمولية. وفي وقت لاحق، وكما تم الاتفاق على ذلك بين الولايات المتحدة والاتحاد الإفريقي، قام وفد آخر من الولايات المتحدة برئاسة مساعدة وزيرة خارجية الولايات المتحدة للشئون الإفريقية جانداي فريزر هذه المرة، بزيارة دار فور

في 19 نوفمبر 2005 لإجراء المحادثات مرة أخرى مع فصيلتي حركة/جيش تحرير السودان.

20. قبيل الاجتماع، قام ممثلي الخالص في السودان برحلة إلى المهاجرة في دار فور 18 نوفمبر 2005 للاجتماع بمني مناوي الذي حثه على حضور الاجتماع الذي سيعقد في اليوم التالي في مقر بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان حيث يكون السيد عبد الوحيد نور حاضرا أيضا. وفي الاجتماع الذي عقد في 18 نوفمبر 2005 بتسهيل من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، التقى وفد الولايات المتحدة الذي انضم إليه الممثل الخاص للاتحاد الإفريقي ورئيس فريق الوساطة للاتحاد الإفريقي بكل من منى مناوي وعبد الوحيد النور. وكالحال في نيروبي، كان هدف الاجتماع هو حمل المجموعتين على الاتفاق على الخيارين اللذين عرضا عليهما:

- الخيار الأول والمفضل هو إرسال وفد واحد لحركة/جيش تحرير السودان إلى الجولة السابعة للمحادثات مع موقف تفاوضي موحد لإظهار الالتزام القوي للحركة بالحل السلمي للنزاع في دار فور
- الخيار الثاني هو ما تم تثبيطه بقوة وهو إرسال وفدين للحركة إلى المحادثات مع موقف تفاوضي موحد

21. أعربت المجموعة التي يرأسها عبد الوحيد النور عن استعدادها للاتفاق على الخيار الأول غير أن المجموعة أوضحت أنه نظرا لرفضها لنتائج مؤتمر هاسكانييتا، هناك الآن مجموعتان في حركة/جيش تحرير السودان. وعليه فهي تفضل الذهاب إلى أبوجا كمجموعتين منفصلتين مع موقف تفاوضي موحد إذا أمكن. ومن جانبها، تمسكت مجموعة منى مناوي بأن عبد الوحيد النور قد تم تنحيته من منصبه من قبل المؤتمر الذي عقد في هاسكانييتا وأصبح عضوا "عاديا في حركة جيش تحرير السودان". وعليه يجب إرسال وفد واحد فقط ليمثل حركة/جيش تحرير السودان في المحادثات ويجب أن تعين هذا الوفد "القيادة الجديدة" التي لا تقبل أي ترتيب آخر. واختتم منى مناوي أنه إذا قرر الاتحاد الإفريقي وشركاؤه السماح للمجموعتين بحضور محادثات أبوجا سوف تتسحب "القيادة الجديدة" من المحادثات دون أن ترى نفسها ملزمة بأي اتفاقيات سابقة

22. في نهاية الاجتماع، أعربت مساعدة وزيرة خارجية الولايات المتحدة عن خيبة أمل حكومتها من اجتماعي نيروبي والفاشر ونقلت الموقف الموحد للمجتمع المدني ضد أي محاولة لتقويض عملية السلام في أبوجا وكانت صريحة في قولها إن المجتمع الدولي سوف يتخذ موقفا صارما (بما في ذلك إمكانية فرض العقوبات) ضد أي طرف يقرر الانسحاب من المحادثات. من جانبها، أكد كل من الممثل الخاص للاتحاد الإفريقي في السودان ورئيس فريق الوساطة تصميم الاتحاد الإفريقي على تسهيل عملية شاملة.

23. إثر اجتماع الفاشر ومع أن حكومة تشاد قد بذلت الجهود بدعم من الاتحاد الإفريقي وإريتريا وليبيا، عقد اجتماع لقادة حركة/جيش تحرير

السودان في انجamina في 26 نوفمبر 2005 حضره كل من عبد الوحيد النور ومني مناوي وتعهدا بمواصلة موقفيهما التفاوضي وإنشاء لجنة للعمل من أجل المصالحة داخل حركة/ جيش تحرير السودان.

24. افتتحت الجولة السابعة لمحادثات السلام بين السودانين في أبوجا في 29 نوفمبر 2005. والتزاما بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في انجamina بين عبد الوحيد النور ومني مناوي، وصل الزعيمان إلى أبوجا مع التزام ملعلن بجعل الجولة السابعة حاسمة. وبالرغم من هذا التفاهم، أنفق وقت طويل قبل افتتاح المحادثات لتجنب أي أزمة ممكنة بين الفصيلتين حول مسألة ترتيبات التحدث وتشكيل الوفدين إلى المحادثات. واتفق أخيرا ألا يتحدث قائدا حركة/جيش تحرير السودان خلال افتتاح الجولة السابعة ولكن يسمح لممثل حركة العدالة والمساواة أن يتناول الكلمة نيابة عن الحركتين. مهد هذا الاتفاق الطريق للجولة السابعة.

25. تمكنت لجنة تقاسم الثروة من اختتام المناقشات حول البنود الثلاثة الأولى من جدول الأعمال التي تتعلق بالمبادئ العامة وتقاسم السلطة والمعايير والخطوط التوجيهية وحقوق الإنسان. غير أن هذه المناقشات تعثرت حاليا نظرا إلى تباين مواقف الأطراف حول البند الرابع من جدول الأعمال ويتعلق بالفيدرالية وجميع مستويات الحكم واختصاصاته. قدمت الأطراف مختلف مواقفها من المسألة مشددة على أربعة جوانب للنظام الفيدرالي تعتبر مصدر قلق بالنسبة لها:

- وضع دار فور (إقليم واحد أو ثلاث ولايات)،
- تمثيل الحركات على مستوى الرئاسة،
- إدارة العاصمة الفيدرالية،
- حدود دار فور.

26. لمساعدة الأطراف على تضييق الهوة بين مواقفها، قدم فريق الوساطة للاتحاد الإفريقي اقتراحا حول الموضوعات الأربعة. رفضت الحركات هذا الاقتراح وكررت مطالبها. أما الحكومة التي اعتبرت اقتراح وساطة الاتحاد الإفريقي أساسا سليما للمناقشات، فلم تقبل هذه المطالب. وقد باءت جميع الجهود التي بذلت بما في ذلك المحادثات المباشرة في مجموعة صغيرة بالفشل في تحقيق أي نتائج إيجابية. ويجب ممارسة الضغط على أعلى مستوى لحمل الأطراف على إظهار مزيد من المرونة حتى يتم اتخاذ موقف توافقي من المسائل المطروحة. لم تقبل الأطراف بعد الاقتراح الجديد الذي تقدم به فريق الوساطة وهو تأجيل المناقشات حول البنود الأربعة في الوقت الحاضر والمضي قدما في مناقشة البند الخامس المتعلق بالتمثيل على مختلف مستويات الحكم.

27. قد أحرزت لجنة تقاسم الثروة تقدما ملحوظا حول المسائل المدرجة في جدول أعمالها وقد ساهمت ورش العمل التي نظمتها الوساطة في أبوجا خلال الجولة السادسة وفي نيروبي من قبل كل من الولايات المتحدة والبنك الدولي



في بناء الثقة بين ممثلي الحكومة والحركة وقد اتفقت الأطراف على البند الأول من جدول الأعمال المتعلق بالمبادئ العامة واختتمت المناقشات أيضا من خلال الاجتماعات الثنائية مع فريق الوساطة وكذلك في جلسات اللجنة العامة حول الفيدرالية المالية ومعايير تقاسم الثروة والسياسات الاقتصادية الوطنية والعلاقات الحكومية المشتركة ومسائل الأرض والبرامج العاجلة للمشردين داخليا واللاجئين. بقي هناك بندان للبحث ويتعلقان بآليات وضمانات التنفيذ والأحكام العامة. إن الوثائق التي تقدم بها فريق الوساطة والخبراء قد قبلتها الأطراف إلى حد بعيد باستثناء بضع فقرات واقعة بين معقوفتين تجري مناقشتها. وتتصل المسائل العالقة بما يلي:

- لجنة التخصيص الضريبي والمالي والمتابعة التي سيتم تشكيلها طبقا لاتفاقية السلام الشاملة وحصة دار فور من العائدات النفطية وبقية الموارد الطبيعية
- تخصيص نسبة مئوية محددة لدار فور من إجمالي الدخل الوطني السنوي
- إنشاء صندوق لإعادة إعمار وتنمية دار فور كنافذة لصندوق إعادة الإعمار والتنمية الوطنية المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل
- الدور القيادي لبنك التنمية الإفريقي و/أو البنك الدولي في بعثة التقييم المشتركة التي يجب القيام بها لتحديد احتياجات الإنعاش الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر في دار فور في فترة ما بعد النزاع
- قانون الاستيطان والتسجيل لعام 1925
- مسألة التعويض بموجب البرامج العاجلة للمشردين داخليا واللاجئين والأشخاص المتأثرين بالحرب.

28. وفيما يتعلق بلجنة الترتيبات الأمنية، نجح فريق الوساطة إثر مشاورات رسمية استغرقت حوالي شهر في حمل الأطراف على قبول جدول الأعمال. وفي جلسة للجنة العامة، عقدت في 23 ديسمبر 2005، اعتمدت الأطراف جدول أعمال مكون من 5 نقاط يتعلق بالمبادئ العامة والترتيبات الأمنية النهائية لاتفاق وقف إطلاق النار الإنساني الشامل والترتيبات الأمنية النهائية وإعادة الدمج الاجتماعي والفترة الزمنية للتنفيذ.

29. أما المسألة الشائكة طوال المحادثات فتتعلق بإرادة كل طرف في لجنة الترتيبات الأمنية أن تذكر جميع اهتماماته بالتفصيل في جدول الأعمال. وأخيرا، اتفقت الأطراف على عناوين عريضة كبنود جدول الأعمال تتاح لها الفرصة أن تقدم مواقفها تحتها. بدأت المناقشات حول المبادئ العامة وكانت خطى التقدم بطيئة جدا وتبنت الأطراف مواقف متطرفة حول المسائل ومبادئ مريكة أحيانا لا تتطابق مع طرق وآليات التنفيذ.

30. وفي سياق متصل، أود أن أبلغ المجلس بأن المفوضية قد قامت بعدد من المبادرات التي ترمي إلى معالجة أبعاد الجنسين للنزاع في دار فور وتعزيز مشاركة المرأة في محادثات السلام الجارية بين السودانين مما

يتمشى مع الإعلان الرسمي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي حول المساواة بين الجنسين في إفريقيا (2004) وبروتوكول الاتحاد الإفريقي المرفق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة (2003) والقرار 1325 لمجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن (2000). وفي هذا الخصوص، قمت بتعيين مستشارة كبيرة حول مسائل الجنسين لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان انضمت إلى فريق الوساطة في أبوجا في بداية الجولة السابعة.

31. بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تم إحضار فريق مساند للخبراء حول مسائل الجنسين مكون من 7 أعضاء كلهم من النساء من دار فور إلى أبوجا لدعم عملية السلام المتعلقة بمسائل الجنسين وكذلك المسائل الأخرى عامة. ومكث هذا الفريق الذي وصل إلى أبوجا في 10 ديسمبر في أبوجا لعشرين يوماً ويتكون من خبيرات اقتصاديات ومحاميات وعاملات صحة وبرلمانيات وأخصائيات تعليم ووزيرات ومحاضرات ونساء يعملن على مستوى القاعدة في القرى ومراكز دعم المرأة ومعسكرات اللاجئين والمشردين داخليا.

32. يتم بذل الجهود لبناء وتعزيز الثقة بين النساء من مختلف الأطراف. وقد شرعت النساء في حوار بناء وعملن من أجل وضع خطة موحدة لنساء دار فور تتضمن وثيقة بعنوان "الاهتمامات ذات الأولوية للنساء فيما يتعلق بإعادة الإعمار في دار فور" قدمت إلى اللجنة العامة التي حضرها الممثل الخاص للاتحاد الإفريقي والوسيط الرئيسي والأطراف المتفاوضة والشركاء في 30 ديسمبر 2005 كروية مشتركة لنساء دار فور اللاتي حضرن محادثات السلام.

33. إن الدور الذي لعبه الفريق قد ساعد على إبراز الجانب الآخر للمرأة في دار فور ليس فقط كضحايا حرب ولكن كوكيلات نشطات أيضاً مع مساهمة كبيرة يقدمنها في البحث عن إيجاد حل دائم للنزاع ومن خلال حضورهن في محادثات أبوجا، استطاعت النساء أن يتعاملن مع الأطراف كصاحبات مصلحة رئيسيات في عملية السلام. غير أن هناك المزيد مما يجب فعله وخاصة من حيث إشراك عدد أكبر من النساء في عملية السلام وضمن أخذ اهتمامتهن بعين الاعتبار في اتفاق السلام النهائي.

34. فضلا عن ذلك، قامت المفوضية في أكتوبر 2005 بإيفاد بعثة فنية تضم خبراء في شؤون نوع الجنسين إلى دار فور لتقييم الوضع على الأرض بغية صياغة توصيات ملموسة بشأن طريق المضي قدما والهدف هو دعم الوفد الرفيع المستوى من النساء الإفريقيات للقيام ببعثة تضامن إلى دار فور.

ثالثا - الوضع الأمني

35. شهد الوضع الأمني في دار فور منذ مايو 2005 تناقصا نسبيا في المواجهات العسكرية المباشرة بين الفصائل المتحاربة. وتتعلق الانشغالات الأمنية أساسا بتصاعد في حالات العصابات المسلحة وسرقة الماشية والهجمات على قوافل المنظمات غير الحكومية والاختطاف وكذلك تعطيل العمليات في معسكرات المشردين داخليا. ومن بين 469 تقرير تحقيق قام به لجنة وقف إطلاق النار خلال الفترة قيد البحث تم تحديد 139 حالة انتهاك لوقف إطلاق تنسب ليس فقط إلى أطراف النزاع المعترف بها ولكن أيضا إلى شتى الميليشيات المسلحة التي تقوم بالسرقة ولا يمكن السيطرة عليها.

36. قد تغير هذا الاتجاه في بداية يونيو 2005 حيث قامت حركة/جيش تحرير السودان بسلسلة من الهجمات ضد قوافل إدارية للحكومة، خاصة في القطاعات 1 و2 و6 وضد حركة العدالة والمساواة وفي القطاعات 5 و7 و8. وخلال الفترة، شنت حركة/جيش تحرير السودان هجمات على مواقع حركة العدالة والمساواة في كفود (القطاع 6) وغريدة (القطاع 2) وجنيبة (القطاع 5) والمهاجرية (القطاع 8). في شهر يوليو 2005، كان هناك أكثر من 5 هجمات على القوافل الإدارية الحكومية من قبل حركة جيش تحرير السودان على طرق الفاشر - نيالا (القطاعين 1 و2) وكوتوم (القطاع 5). وكانت قامت القوات الحكومية بشن الهجمات على مواقع حركة جيش/تحرير السودان في أبو حمرة (القطاع 2) في 23 يوليو 2005.. أثرت هذه الهجمات تأثيرا كبيرا على الهدوء الهش الذي شهده الإقليم حتى ذلك الوقت. وفي يونيو إلى أغسطس 2005، شهدت كل القطاعات تقريبا هجمات في المناطق التي تقع تحت سيطرتها. وكانت هناك اشتباكات أيضا بين الحكومة السودانية وحركة العدالة والمساواة قرب قرية ميديسا التي تقع على بعد حوالي 51 كلم شمال غرب جنيبة. إضافة إلى ذلك، كان هناك نزاع داخل حركة/جيش تحرير السودان في نرتتي (القطاع 7)

37. شهدت الفترة هجوما أيضا على أفراد دورية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في 25 أغسطس 2005 من قبل عناصر مسلحة قرب انخابو (القطاع 8) وكذلك منع دخول المناطق التي تسيطر عليها، على وجه الخصوص، حركة/جيش تحرير السودان في القطاعات 1، 2، 6، 5 و8. ومن مشاعر القلق أيضا الكمين الذي نصب أمام قافلة برنامج الأمم المتحدة للغذاء العالمي بين عسما وأم زيفة في 29 أغسطس 2005 من قبل عناصر مسلحة مجهولة وشن هجوم خلاله أيضا على فريق دورية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

38. في حوالي 15 سبتمبر 2005، بدأ الوضع الأمني يتدهور في ولايتي شمال وجنوب دار فور، لاسيما في مناطق شانغيل توبايا ومالام (القطاع 1) حيث هاجم مسلحون مجهولون فريق دورية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان كما تعرض السكان المحليون لهجمات على أيدي الأطراف في النزاع. ويجدر بالملاحظة الهجمات التي شنت على قرية كوريبا (القطاع 1)

في 17 سبتمبر 2005 من قبل الجنجويد/المليشيا المسلحة. فضلا عن ذلك قامت الجنجويد/المليشيا المسلحة بدعم من القوات الحكومية بهجوم منسق في 18 سبتمبر 2005 على الخرطوم الجديد وساوديغو وخارسانتوغور وتارميمارتا وجباي في القطاعين 1 و4 فقتل عدد من المدنيين أو أصيبوا بجراح وأحرقت البيوت ونهبت المتاجر وتم إعادة توطين أكثر من 400 ساكن إما في معسكر زمزم أو الطويلة للمشردين داخليا. وفي 19 سبتمبر 2005 شنت حركة/جيش تحرير السودان الهجمات على الشعيرية وخزان جديد في القطاع 8 من قبل حركة/جيش تحرير السودان مما أدى إلى سحب بعض المنظمات غير الحكومية خدماتها وتشريد واسع النطاق للأهالي مما تسبب في استفحال الوضع الإنساني الهش في المنطقة. وفي نفس اليوم أيضا، تم شن هجوم على فريق تحقيق لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في خرملتي قرب شانغيل توبايا (القطاع 1) من قبل رجال مسلحين يشتبه أنهم من الجنجويد/المليشيات المسلحة. وفي 28 سبتمبر 2005، قام حوالي 400 من الجنجويد/المليشيات المسلحة بشن هجوم على معسكر أرو شارو للمشردين داخليا وقرية أرغا وجزء من قرية غوسمينو مما أثار الرعب في المجتمع الدولي وتنديدا واسع النطاق.

39. منذ أكتوبر 2005، كان هناك تصعيد في عدد انتهاكات وقف إطلاق النار. وقد سجلت بعض الانتهاكات الخطيرة لاتفاقية وقف إطلاق النار الإنسانية خلال هذه الفترة ومنها الهجوم الذي شنه رجال مسلحون مجهولون على دورية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان تابعة لمجموعة المراقبين بخور أبيشي في 8 أكتوبر 2005 مما أدى إلى مقتل أربعة أعضاء من الفرقة النيجيرية التي تعمل مع بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في القطاع 2 وسائقين مدنيين يعملان بعقد مع بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. وفي 9 أكتوبر 2005، اختطف عاملون للاتحاد الإفريقي من قبل فصيلة منشقة عن حركة العدالة والمساواة يقودها محمد صالح. وفي 29 أكتوبر وفي تطور مماثل، تعرضت دورية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان لهجوم في القطاع 5 من قبل عناصر تابعة للحركة الوطنية للإصلاح والتنمية بقيادة العقيد جبريل. وخلال هذه الهجمات، أخذ القائمون بالهجمات معهم سيارات وأسلحة وذخائر تابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

40. كرد فعل على هذه الأحداث التي وقعت يومي 8 و9 أكتوبر، أصدرت بيانا نددت فيه تنديدا مطلقا بأعمال القتل هذه. وطالبت أيضا بإطلاق سراح جميع عاملتي بعثة الاتحاد الإفريقي المختطفين على الفور وأكدت تصميم مفوضية الاتحاد الإفريقي، طبقا لمقررات سابقة، على استرعاء انتباه مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن للأمم المتحدة إلى هذا الحادث وغيره من الأحداث السابقة وكذلك التدهور الأمني في دار فور وذلك للتداول واتخاذ التدابير اللازمة.

41. كررت النداء الذي وجهته إلى حكومة السودان لأن تتعاون تعاوننا كاملا مع بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وخاصة فيما يتعلق بنشر المعدات الضرورية لتعزيز فعالية البعثة. وفي هذا الصدد، أدعو الحكومة إلى القيام بعمل سريع لإصدار إذن دبلوماسي بنشر جميع العربات المصحفة للعاملين وعددها 150 من أجل حماية عاملي بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان والسكان المدنيين في دار فور. وأود أن ألاحظ أنه بعد قيام المفوضية وشركائها بمساع مستدامة تم التغلب على العقبة التي تعترض نشر المعدات وتعمل العربات المصحفة الآن في منطقة البعثة

42. في ضوء مواصلة الهجمات على عاملي بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وخطورة الموقف، قررت إيفاد فريق رفيع المستوى إلى دار فور لتقديم الدعم إلى قيادة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ومنع تكرار مثل هذه الأحداث في المستقبل. وتمت صياغة عدة توصيات فيما بعد يجري تنفيذها الآن

43. إن الانشقاق في قيادة حركة/جيش تحرير السودان هو مصدر قلق بالغ. وهذا الوضع يؤثر إلى حد بعيد على قوات حركة/جيش تحرير السودان على الأرض والقواد الميدانيون منقسمون على أنفسهم الآن وعليه يمارسون السلطة والسيطرة حسب توجهات مختلف الفصائل. وهذه التجزئة في حركة/جيش تحرير السودان قد عقدت الوضع الأمني في دار فور. وفي الآونة الأخيرة أدى حادث من هذا القبيل إلى سلسلة من الهجمات التي شنت على مدنيين أبرياء وفيما بين قوات حركة/جيش تحرير السودان. وكانت هذه الهجمات موجهة ضد من يعتبرون مواليين لأعدائهم. ويزعم أن حركة/جيش تحرير السودان في منطقة حليف على بعد حوالي 100 كلم من ملحة (القطاع 6) قد انقسمت على خطوط قبلية للزغاوة وميدوب. ونتيجة لذلك، حدثت اشتباكات داخل حركة/جيش تحرير السودان في 11 نوفمبر يقال إن الزغاوة قاموا خلالها بأسر أعضاء من قبيلة مايتوب بما في ذلك أولئك الذين حضروا الجولة السادسة من محادثات السلام. وبعد أيام قلائل، كانت هناك مواجهة بين أعضاء الزغاوة وبيرتي من حركة/جيش تحرير السودان أدت إلى مصرع 15 شخصا على الأقل. لقد أثر هذا الانقسام سلبا على عمليات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان والمنظمات غير الحكومية حيث أعلنت معظم المناطق التي تقع تحت سيطرة حركة/جيش تحرير السودان غير آمنة ولا يمكن الوصول إليها.

44. ويجدر بنا أن نشير إلى الاقتتال الذي وقع بين فلاتة والمسالييت في القطاع 2 في منطقة غريدة من 6 إلى 17 نوفمبر وأسفر عن مقتل 60 شخصا وتشريد 15000 شخص. وقد ازداد الوضع سوءا جراء منع أباطرة الحرب القبليين دفن موتى المسالييت في منطقة سرجيلا شمال غريدة مدعين أن أعمال القتل التي تم ارتكابها إنما قامت بها عناصر من حركة العدالة والمساواة. وقد

وسمح بدفن الموتى في النهاية بعد تدخل كل من لجنة وقف إطلاق النار ووالي جنوب دار فور.

45. في 18 نوفمبر، قامت القوات المسلحة السودانية بعملية في منطقة جبل مون مستخدمة المروحيات المقاتلة ضد الفارين من جيش تشاد الذين انتقلوا إلى هذه المنطقة فيما تزعم. غير أن الدلائل تشير إلى عدم وجود أي فارين من جيش تشاد في المنطقة بالرغم من التقارير الواردة من القطاع والتي تفيد بوجود منشقين مسلحين من الجيش التشادي في تار هيغو.

46. في 6 يناير 2005، تعرضت دورية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان تتكون من جنود تابعة للفرقة السنغالية التي تتخذ من كولبوس (القطاع 5) مقرا لها لهجوم على أيدي أشخاص مسلحين مجهولين في قرية غرغيرا على بعد 20 كلم من كولبوس. وكانت الدورية تعود إلى كولبوس بعد أن قامت بحراسة شاحنة تابعة لشركة PAE حتى مدينة تينه. وقد نددت بشدة هذا الهجوم الذي أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة 10 آخرين بجروح.

47. قد تمت إضافة بعد جديد إلى الوضع العام باستخدام سيارات مطلية بلون أبيض وهولون بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان من قبل بعض الأطراف تنكيرا لهويتها للقيام بشن هجمات مفاجئة على أعدائها. وعلى سبيل المثال، تمت، في 2 نوفمبر 2005، مشاهدة مروحية حكومية بيضاء تحلق شمال المهاجرية في القطاع 8 بينما شوهدت ثلاث سيارات حكومية بيضاء تدخل بلدة زلينجي في نفس اليوم. إن هذا التطور الجديد قد يقويض مصداقية بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ويجر البعثة إلى النزاع.

48. إن الوضع في دار فور ازداد تعقيدا بسبب التوتر الحالي بين السودان وتشاد وخاصة إثر الهجوم الذي شن على بلدة أدري على الحدود التشادية في 18 ديسمبر 2005 من قبل بعض المتمردين التشاديين. وقد اتهمت تشاد السودان بالتورط في هذا الهجوم. غير أن السلطات السودانية رفضت هذه الاتهامات. وينطوي هذا التطور على خطر تصعيد التوتر بين البلدين وبالتالي زعزعة استقرار المنطقة الحدودية بأكملها وزيادة النزاع المعقد في دار فور تعقيدا. وعليه، فقد أوفدت بعثة تقص للحقائق لحثهما على ضبط النفس بينما تبذل الجهود لنزع فتيل التوتر. وكان مجلس السلم والأمن الذي أطلع على تطور الوضع في 19 ديسمبر 2005، قد قرر بحثه على ضوء نتائج قمة الزعماء الإفريقيين التي كان من المقرر أن تنعقد في طرابلس في 4 يناير 2005. غير أن القمة تم تأجيلها في النهاية. وأريد أن أشير إلى أن القمة الاستثنائية للمجموعة الاقتصادية والتجارية لدول وسط إفريقيا المنعقدة في انجamina في 4 يناير 2006 قد بحثت الوضع وطلبت من مجلس السلم والأمن القيام على جناح السرعة ببحث الأحداث التي وقعت على الحدود بين تشاد والسودان.

49. إن تدهور الوضع الأمني على الحدود بين تشاد والسودان يجب ربطه ببعض الأحداث التي وقعت في تشاد. ففي يومي الأحد الموافق 14 والاثنين

الاثنين 15 نوفمبر 2005، شن هجوم على الحرس الوطني المتنقل في انجاليا ومعسكر كوندول للتدريب جنوبي العاصمة. وحدثت هذه الهجمات بعد أن فر جنود من الجيش الوطني التشادي في أوائل أكتوبر 2005 وتمركزوا على الحدود وأسسوا حركة تسمى " قاعدة التغيير والوحدة الوطنية والديموقراطية. وفي بيان لي صدر في 16 نوفمبر 2005 نددت بهذه الهجمات وأبرزت ما لها من آثار إقليمية محتملة كما كررت التزام الاتحاد الإفريقي بحل سلمي للخلافات في إطار احترام مؤسسات الدول الأعضاء.

## رابعاً - وضع نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان والجوانب الأخرى ذات الصلة

### ألف - وضع الانتشار

50. إثر قرار المجلس زيادة عدد أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان حتي يصل إلى 6171 عنصراً عسكرياً وتزويدها بعنصر مدني مناسب يتكون من 1560 عنصر شرطة مدنية، تم بذل الجهود لتوفير ونشر القوة المأذون بها مؤخراً. وفي هذا الوقت الذي يتم فيه وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير فإن عدد أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بما في ذلك العنصر العسكري والعنصر المدني يبلغ 6964 فرداً.

51. فيما يلي وضع انتشار العنصر العسكري: نيجيريا: 3 ألوية قوام كل واحد منها 680 فرداً، أي 2040؛ رواندا: 3 ألوية (قوام الأول 680 فرداً والثاني 538 عنصراً) أي 1756؛ السنغال: لواء واحد قوامه 538 عنصراً؛ جامبيا: سرية واحدة قوامها 196؛ تشاد: فصيلة واحدة في أبيشي قوامها 40؛ كينيا: فصيلة من الشرطة العسكرية قوامها 60؛ جنوب إفريقيا: 285 عنصراً عسكرياً (لواء قوامه 241 فرداً وفصيلة هندسية من 38 فرداً وفريق تفجير قوامه 6 أشخاص). ولاستكمال نشر قوة الحماية، طلب من جنوب إفريقيا توفير عناصر أخرى موزعة كالتالي: لواء قوامه 538 عنصراً؛ سرية احتياطية قوامها 120 عنصراً؛ سرية هندسية قوامها 100 عنصراً؛ فريق تفجير قوامه 10 عنصراً. ومن جهة أخرى، تم نشر 722 مراقباً عسكرياً من 25 دولة إفريقية والأطراف السودانية وبعض الشركاء. ويبلغ حالياً قوام العنصر العسكري الذي تم نشره في دار 5645، بما في ذلك أعضاء لجنة وقف إطلاق النار والعاملون الدوليون.

52. ولأسباب ترجع إلى فعالية العمليات ووفقاً لتفويض بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، تمت صياغة مفهوم عمليات العنصر العسكري لتعزيز قدرة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان لتمكينها من ضمان متابعة استباقية للوضع. ويعتمد هذا المفهوم على إقامة 8 قطاعات تغطي جميع أنحاء دار فور مع دوريات جوية وبرية وعلى بناء الثقة وحراسة قوافل المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وشرطة PAE والحركة التجارية.

وتتقاسم جميع أركان قيادة القطاعات أماكن الإقامة نفسها مع بعض مجموعات المراقبين العسكريين، بينما تقيم المجموعات الأخرى في أماكن مختلفة.

53. كما أشرت إليه سابقاً، تتكون قوة الشرطة المأذون بها من 1560 عنصراً. وتضم هذه القوة حالياً 1320 عنصراً، أي 85% من القوام المأذون به ويتكون من ضباط شرطة من بينهم 1077 رجلاً و243 امرأة من 16 دولة.

54. ينص مفهوم نشر قوة الشرطة على نشر قوة الشرطة التابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وقوات الحماية في الأماكن نفسها لضمان حمايتها بشكل أفضل. كما أن من الأهمية بمكان جعل مقر إقامة الشرطة المدنية بالقرب من معسكرات المشردين داخلياً والقرى السودانية لتسهيل التفاعل مع المشردين داخلياً وبالتالي بناء الثقة. ويتمثل الهدف من هذه الخطوة على المدى البعيد في تشجيع الأشخاص المشردين داخلياً على العودة إلى قراهم واستئناف أنشطتهم في ظروف أشبه بما كان عليه الوضع في الماضي. وتجري عمليات الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان على قدم وساق، حيث تم إحراز تقدم ملحوظ في إعادة الثقة في العلاقات بين الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان والمشردين داخلياً وشرطة حكومة السودان. وتقوم الشرطة المدنية للبعثة باستخدام مفهوم الدوريات داخل المجتمعات بشكل أفضل، حيث تقوم، على سبيل المثال، بتنفيذ دوريات على الأقدام وإجراء اتصالات مباشرة وعقد اجتماعات مع المجتمعات لتحديد مشاكلها بهدف إيجاد حلول لها ترضي الجانبين. وإذا كانت الشرطة المدنية للبعثة تكون برفقة قوة الحماية عند قيامها بدوريات خارج المخيمات، إلا أنها تقوم بدورياتها داخل مخيمات المشردين وبين مراكز الشرطة ومواقع مجموعات المراقبين العسكريين أو أركان قيادة القطاعات بدون أي حماية. والجدير بالملاحظة أن الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان تنشط حالياً في بعض المناطق التي تسيطر عليها حركة/جيش تحرير السودان مثل المهاجرية، بينما لا يسمح لها بالوصول إلى مناطق أخرى مثل غريدة.

## باء - الشؤون اللوجستية

55. بينما تمكنت المفوضية بسرعة من نشر القوة الجديدة المأذون بها، فإنها لم تكن قادرة في الوقت نفسه على توفير المعدات الضرورية من قبيل العربات وأجهزة الاتصال. وبالتالي، فلم تكن لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إلا نصف المعدات التي تحتاج إليها. وعليه، كانت قدراتها العملية محدودة بسبب النقص في العربات المناسبة. وعلى الصعيد التعبوي، كانت



قدراتها على القيادة والمراقبة محدودة أيضا بسبب النقص في أجهزة الاتصال. غير أنه تم اتخاذ تدابير لإيجاد حل لهذه المشكلة، حيث قدمت المفوضية طلبية لشراء 462 عربة إضافية سيتم تسليمها خلال الأسبوع الثالث من شهر يناير، مما سيرفع عدد العربات التي تمتلكها بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إلى 1125 عربة. وفي الوقت نفسه، تم تقديم طلبية لشراء محطة أساسية للاستقبال والإرسال (BTS) ذات التردد العالي والتردد العالي جدا و50 جهاز راديو متنقل ذات التردد العالي و544 جهاز راديو محمول و254 هاتف الثريا و16 هاتف تعمل بأنظمة الاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية V-SAT وذلك لاستكمال عدد أجهزة الاتصال التي تم نشرها في المنطقة.

56. نجحت البعثة بعد تعزيزها في الاستجابة للاحتياجات الأساسية المتمثلة في المواد الغذائية والخدمات الصحية وكذلك المحروقات في كثير من الحالات. وفي سياق متصل، فقد عمل المعسكر بكافة القدرات التي تم التخطيط لها. وفي الوقت نفسه، استمرت عملية بناء المعسكرات كما كان مقررا وإن كان نشر مزيد من القوات الإضافية قد تسبب في اكتظاظ سكاني في بعض المعسكرات.

57. ارتفع عدد طائرات الهليكوبتر من 18 إلى 25 بفضل تبرعات الحكومة الكندية. وقد تم استكمال العقد الخاص باستئجار 4 طائرات على أن يتم تمويله من قبل الحكومة الهولندية. وستضاف إلى هذا العدد طائرتان تم تمويلهما من قبل الحكومة الكندية. وستعزز المروحيات والطائرات القدرات في مجال نقل المواد الغذائية والمعدات من الخرطوم إلى الفاشر ومن الفاشر إلى القطاعات، مما يمكن من استخدام المروحيات لمهام عملية. وتوجد حاليا العربات المصفحة البالغ عددها 105 عربة والتي تبرعت بها الحكومة الكندية في منطقة عمليات البعثة وسيتم حاليا تجهيزها برشاشات محورية وأجهزة الإشارة لتمكين الطاقم من استئناف عمليات التدريب على الأرض في يناير 2006 كأقصى حد. وسيعزز نشر هذه العربات المصفحة في القطاعات قدرات بعثة حماية السكان المدنيين.

58. تبين من التجربة المكتسبة حتى الآن في مجال التزود بالممتلكات والخدمات عن طريق شركات مقاوله من الباطن ضرورة أن تقوم البعثة بتطوير قدراتها للاعتماد على الذات في مجال خدمات المطاعم والإشارة والخدمات الصحية والهندسية. وفي هذا الصدد، طلبت المفوضية من الدول الأعضاء المساهمة بالقوات ونشر وحداتها اللوجستية المعززة لتلبية الاحتياجات في مجال خدمات المطاعم والهندسة والإشارة والرعاية الصحية السياسية خلال فترة تناوب القوات من فبراير إلى أبريل 2006. وتجدر بالملاحظة أن الاتحاد الإفريقي ليس مزودا، في مجال التمويل، بالبنى التحتية اللوجستية أو الخبرة الفنية للقيام، على الوجه المطلوب، بعمليات كبيرة وعاجلة تقدر تكاليفها بالملايين من الدولارات لعملية انتشار من هذا الحجم.

59. وفيما يخص الشرطة المدنية تحديدا وطبقا لمفهوم العمليات، تم توفير أماكن الإقامة في جميع المعسكرات والقطاعات والمواقع لضباط الشرطة المدنية. وقد تم بناء وتشغيل 26 مركزا شرطيا من أصل 65 كان مقررا بناؤها للشرطة المدنية في مخيمات المشردين داخليا وفي بعض القرى، بينما يتم حاليا تنفيذ العقد الخاص ببناء المراكز الأخرى البالغ عددها 39 مركزا. غير أن بعضا من هذه المراكز شهد خرابا في الهيكل وأن أغلبية مولدات الكهرباء لمراطو الشرطة قد توقفت عن العمل. وقد تم اتخاذ إجراءات لإصلاحها كما أن غياب مترجمين على مستوى مراكز الشرطة قد أثر سلبا على فعالية عملياتها. وتعمل البعثة على إيجاد حل لهذه المشكلة.

### جيم - فريق العمل المتكامل لدار فور

60. منذ تقرير الأخير، تم إحراز تقدم على درب تعزيز فريق العمل المتكامل لدار فور الذي يتمثل دوره في المساعدة على التخطيط وتوفير لقوات والمشتريات والشئون اللوجستية وضمان الدعم الإداري والتنسيق مع الشركاء. ولتعزيز هذا التقدم، تم اتخاذ إجراءات للتعجيل بعملية التوظيف لتمكين المفوضية من ضمان إدارة أكثر فعالية للفريق والمركز المشترك للعمليات اللوجستية في الفاشر، الذي يعتمد حاليا، على الخبراء الموضوعين تحت تصرفنا من قبل شركائنا. ويجب على الاتحاد الإفريقي تطوير القدرة المطلوبة لتعيين موظفين بالعدد الكافي وبسرعة. وقد تم تشكيل وحدة تحليل ومعلومات لتحليل التهديدات في ساحة العمليات. كما وصف تشكيل وتشغيل الفريق المتكامل لدار فور والمركز المشترك للعمليات اللوجستية في الفاشر بأنه كان مفيدا جدا. غير أنه يجب أن يعمل الفريق المتكامل لدار فور وأركان القيادة وأركان القيادة الأمامية بشكل منسق.

### دال - الجوانب المالية

61. إثر مقرر مجلس السلم والأمن الصادر في 28 أبريل 2005، تم إعداد الميزانية المقدر مبلغها ب 465,9 مليون من الدولارات الأمريكية لمدة سنة واحدة اعتبارا من 1 يوليو 2005. وبالرغم من التعهدات الكبيرة (312,7 مليون دولار أمريكي، لاسيما المساهمات النقدية) التي تم قطعها خلال مؤتمر المانحين المنعقد في أديس أبابا في 26 مايو 2005، إلا أنه هناك تحديا كبيرا لا يزال قائما.

62. يبقى غياب التبرعات مصدرا رئيسيا للصعوبات المالية التي تواجه بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان منذ بدايتها، وفيما تقدر الاحتياجات المالية لبعثة الاتحاد الإفريقي المعززة في السودان للفترة من 1 يوليو 2005 إلى 30 يونيو 2006 ب 252,4 مليون دولار أمريكي أي 54% من إجمالي الميزانية، فإن المبلغ الذي تم استلامه حتى 31 أكتوبر 2005 لم يتجاوز 64,5 مليون دولار أمريكي، أي ربع إجمالي المبلغ الضروري. أما المبالغ التي تم استلامها حتى الآن باسم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان فقد استنفدت

تقريباً. وهذه القيود المالية حملت الاتحاد الإفريقي على خفض المكافآت المخصصة للمراقبين العسكريين.

63. إن الاتفاق حول التبرعات الذي وقع مؤخراً بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ساهم في تخفيض الفجوة حيث وضع تحت تصرف الاتحاد الإفريقي مبلغ 70 مليون أورو (أي 84 مليون دولار أمريكي) يقطع من مشروع دعم السلام في إفريقيا. هذا ويتوقع الحصول على مبالغ إضافية من كندا (12,3 مليون دولار أمريكي لمحروقات الطائرات وأماكن إقامة الشركة المدنية) والمملكة المتحدة (6 ملايين من الدولارات الأمريكية لتغطية محروقات العربات) وفرنسا (مليون دولار أمريكي لتغطية بعض التكاليف التشغيلية)، أي ما ما إجماليه 103,3 مليون دولار أمريكي سيستخدم الجزء الأكبر منه لتغطية نفقات البعثة من الرواتب والمكافآت والتكاليف التشغيلية. غير أنه من الضروري توفير مبلغ إضافي قدره 4,6 ملايين من الدولارات الأمريكية لتغطية خطوط أخرى للميزانية ودعم البعثة حتى 31 مارس 2006.

64. وبشكل عام، شكل النقص في الأموال أحد أكبر القيود التي واجهها الاتحاد الإفريقي. وإذا كان الاتحاد الإفريقي غير قادر على توفير أموال موثوق بها، فإن ذلك سيترك آثاره السلبية على البعثة. وقد تبين من خلال تجربة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان أن الاتحاد الإفريقي لا يمكن له تنفيذ عمليات كبيرة لدعم السلام في غياب موارد تمويلية موثوق بها.

#### هاء - التعاون مع الشركاء

65. يبقى التعاون الوثيق القائم بين الاتحاد الإفريقي وشركائه جانباً هاماً من تعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. ومنذ تأسيسها، تلقت بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان مساعدة مالية وفنية ودبلوماسية هامة من شركائها. وقد استمرت هذه المساعدة بعد بعثة التقييم التي شكلت في مارس ومؤتمر المانحين لبعثة الاتحاد الإفريقي الذي عقد في 25 مارس 2005 برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة وأنا شخصياً. ويعتمد التعاون بين الشركاء والاتحاد الإفريقي على تبادل مستمر للآراء على الأرض وفي مقر مفوضية الاتحاد الإفريقي ومن خلال اجتماعات مجموعات الاتصال وعلى مستوى عواصم البلدان المانحة وكذلك من خلال تبادل الزيارات.

66. وخلال الفترة قيد البحث، واصلت بعثة الأمم المتحدة، عبر خلية الأمم المتحدة لمساعدة فريق العمل المتكامل في دار فور، تقديم دعمها للاتحاد الإفريقي في الإدارة الاستراتيجية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. ويتم تقديم هذا الدعم في المجال العسكري وتخطيط الشرطة والشؤون اللوجستية ومؤخراً في مجال الميزانية والمالية. وفي الخرطوم، فإن ممثلي الخاص اتصالات على اتصال مستمر مع الممثل الخاص للأمم المتحدة ومكتبه وذلك لتنسيق الشؤون السياسية ودعم السلام. وفي دار فور، تعمل بعثة الاتحاد

الإفريقي وبعثة الأمم المتحدة وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق وذلك للموامة بين الجوانب العسكرية والإنسانية والسياسية للجهود الجارية حالياً. وقد قدمت الأمم المتحدة أيضاً مساعدة في مجال الاتصال الاستراتيجي.

67. في يونيو 2005، تم إجراء تقييم للاحتياجات في مجال التدريب بالتعاون مع الشركاء وذلك بهدف تحسين أداء المراقبين العسكريين والشرطة المدنية وقوة الحماية. كما شارك المراقبون العسكريون في الدورات التدريبية حول الانتشار المسبق التي نظمت برعاية الأمم المتحدة في نيروبي في يونيو 2005. وفي يوليو/أغسطس، شارك سواق العربات المصفحة وطاقم والبرج في دورات تدريبية نظمها أعضاء من القوات المسلحة الكندية. تم تنظيم دورة تدريبية على استخدام الخارطة على مستوى فريق العمل المتكامل لدار فور والبعثة من قبل الأمم المتحدة مكنت من إبراز نقاط القوة والضعف لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان على جميع المستويات. وقد تم العمل بالدروس المستخلصة من هذا التدريب. وأخيراً، نظم حلف شمال الأطلسي دورات تدريبية في مجال دعم السلام لصالح 104 مراقبين عسكريين وأعضاء في قوة الحماية في سبتمبر 2005.

68. قدم الشركاء مساهمة كبيرة خلال نشر القوات من خلال توفير النقل الجوي الاستراتيجي الذي تم تنظيمه وتنفيذه بشكل جيد. وقامت دول حلف شمال الأطلسي بضمان النقل الجوي لـ 3 ألوية من نيجيريا و3 أخرى من رواندا ولواء واحد من السنغال وسرية من غامبيا. كما سيقوم الشركاء بتوفير نقل جوي استراتيجي لعمليات تناوب القوات المقررة في فبراير وأبريل 2006.

## واو - الجوانب العملية الأخرى

### أ. زيارة الفريق المشترك للتحقق

69. زار الفريق المشترك للتحقق الذي يعمل تحت تفويض اللجنة المشتركة للتحقق ورئاسة الجنرال محمد علي عبد الله من تشاد دار فور في 22 مايو 2005. وقد حقق الفريق من المواقع التي تحتلها حكومة السودان وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة والحركات الأخرى. كما كان الفريق مكلفاً بالتحقيق في إمكانية الفصل بين مختلف القوات من خلال إقامة منطقة عازلة. غير أن الفريق لم يتمكن من أداء مهمته في ظل عدم تعاون حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة معه. والحكومة السودانية هي وحدها التي تعاونت بالكامل مع الفريق. وكانت حركة/جيش تحرير السودان قد أوضحت أنها لن تشارك في مهمة الفريق إلا بعد انتهاء الجولة السادسة من مفاوضات السلام في أبوجا، بينما أكدت حركة العدالة والمساواة أن القائد الأعلى للحركة لم يكن على علم بعملية التحقق. وإضافة إلى ذلك، شددت الحركتان على ضرورة نزع سلاح مليشيات الجنجويد من قبل الحكومة السودانية

### ب. أنشطة لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة.

70. خلال الفترة قيد البحث ، عقدت اللجنة المشتركة التي تم إنشاؤها

بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني الموقع في انجamina في 8 أبريل 2004 اجتماعها التاسع يومي 13 و14 أكتوبر 2005. وقد بحث الاجتماع تقرير رئيس لجنة وقف إطلاق النار عن تدهور الوضع الأمني وعدم الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الإنساني الموقع بين أطراف النزاع في دار فور.

71. وكانت البعثة قد نددت، في المقررات التي اعتمدت في ختام الاجتماع

بالانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار من قبل جميع الأطراف وأدانت مرة أخرى أعمال اللصوصية والجرائم المرتكبة ضد المدنيين الأبرياء وكذلك الهجمات المتكررة التي يتعرض لها أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان والقوافل الإنسانية على أيدي قوات حركات التمرد والجنجويد وغيرها من الميليشيات المسلحة. ومن جهة أخرى، طالبت اللجنة بنزع سلاح مليشيا الجنجويد المسلحة على الفور من قبل الحكومة والانسحاب الفوري لقوات حركة/جيش تحرير السودان من لايدو وغريدة وعشما. كما طالبت بالتعاون الكامل من أجل الاستئناف الفور لعمل فريق التحقق وحثت الأطراف على إبلاغ لجنة وقف إطلاق النار، خطيا وبدون تأخير، بالمواقع التي تحتلها. وقد وجهت أيضا نداءا للدوريات المشتركة التي تضم جميع الأطراف بأن تصافر جهودها لضمان حماية السكان المدنيين. أما الاجتماع العاشر للجنة المشتركة التي كان من المقرر أصلا أن تتعقد في 20 ديسمبر 2005 في انجamina فقد تم تأجيله بسبب صعوبات لوجستية. غير أنه يتم بذل جهود لعقد الاجتماع في أقرب وقت ممكن.

72. وفقا لقرارات اللجنة المشتركة، قام لجنة وقف إطلاق النار بسلسلة من

الزيارات في كثير من الأقاليم المتأثرة بالأزمة وذلك في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة بين الأطراف. وتتمثل الزيارات الأكثر أهمية فيما يلي:

- الزيارة إلى لايدو والشعيرية (القطاع 8) من 7 إلى 29 نوفمبر 2005 التي تناولت مسألة انسحاب حركة/جيش تحرير السودان والمصالحة القبلية؛
- الزيارة إلى نيالا وغريدة في 9 نوفمبر 2005 بعد اندلاع الأعمال العدائية بين قبليتي المساليت وفلاتة؛
- الزيارة إلى مادو وسايال وكولكول (القطاع 6) في 30 نوفمبر 2005 لمناقشة اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني مع القادة المحليين لحركة/جيش تحرير السودان.

73. كما أشرنا إليه سابقاً، شهدت الفترة قيد البحث عدة تحديات فيما يخص الوضع الإنساني والأمني ووضع الوكالات الإنسانية والأشخاص المشردين داخلياً وأفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في الولايات الثلاث لدار فور. وتشمل هذه الأحداث أعمال اللصوصية وسرقة العربات والحواجز غير الشرعية على الطرق وأعمال النهب والسطو ومضايقة المدنيين والهجمات على المشردين داخلياً وأعمال القتل ونهب الماشية. ويشكل الوضع الإنساني المترتب على ذلك مصدر قلق بالغ

74. تفيد التقارير التي أعدها مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في دار فور، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الإفريقي، أن هناك حوالي 1,1 مليون شخص تأثروا بالأزمة بحلول 1 أبريل 2004 وأنهم كانوا يحتاجون إلى المساعدة. شهد الوضع تدهوراً كبيراً حتى 1 سبتمبر 2005 وبلغ عدد المتأثرين بالأزمة 3,5 مليون شخص من بينهم 1,8 مليون شخص مشرد ومقيم. ومن جهة أخرى، يبلغ عدد اللاجئين في تشاد حوالي 200000 شخص. ويرجع زيادة عدد الأشخاص المتأثرين ليس فقط إلى أعمال التشريد الإجباري ولكن أيضاً إلى تدهور آليات التكيف والنقص في الموارد وانعدام الأمن. وبالتالي، فقد ارتفع عدد العاملين الإنسانيين من 228 في أبريل 2004 إلى 14000 في سبتمبر 2005 من بينهم 1000 عامل دولي. كما أن هناك 82 منظمة غير حكومية و13 من وكالات الأمم المتحدة، إضافة إلى منظمات دولية أخرى، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهي منظمات تعمل في جميع الولايات الثلاث لدار فور.

75. منذ بداية الأزمة، بذلت جهود جبارة لتوصيل المواد الغذائية والرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية والخيم والمواد غير الغذائية إلى السكان المتأثرين. ويتم توصيل المساعدة ليس فقط إلى المشردين داخلياً المقيمين في المعسكرات والمجمعات المضيفة ولكن أيضاً إلى السكان المقيمين في الأماكن البعيدة. غير أن نسبة التغطية أعلى في مخيمات اللاجئين وفي بعض أماكن الإقامة الدائمة. أما عدد الأشخاص المتأثرين الذين يحتاجون إلى المساعدة مثل المساعدة الغذائية الشهرية فيعتمد على الوضع الأمني السائد. وأثرت بشكل إيجابي الجهود الإنسانية على المتأثرين وهو ما يدل عليه انخفاض معدل سوء التغذية من 21,86% في 2004 إلى 11,9% في 2005، بينما انخفض معدل الوفيات من 0,72 في 10000 إلى 0,48 في 10000. كما أنه لم يسجل أي تفش للأوبئة.

76. إن الارتفاع المتوقع للمحاصيل الزراعية بنسبة 80% هذه السنة قد يصبح دون جدوى في ظل عمليات إتلاف المحاصيل الزراعية عن عمد وتشرد السكان بسبب الأنشطة العدائية. وليس هناك أي فرصة لأن يحقق سكان دار فور محصولاً جيداً. وبالتالي، فلا يزال هناك حاجة متزايدة إلى المساعدة الغذائية.

77. تواجه عمليات توصيل المساعدة الإنسانية إلى دار فور أربع مشاكل تتمثل في القيود المفروضة على وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان المنكوبين وفي الخوف وانعدام الأمن في أوساط العائدين وكذلك تحديات الحماية وضرورة مواصلة التعاون بين جميع الشركاء.

78. انخفض معدل الوصول إلى المناطق التي تواجه الأزمة الإنسانية بنسبة 70% في ولايات دار فور في سبتمبر 2005 ( وهو أدنى مستوى منذ أبريل 2004)، مع أدنى معدل (45%) في ولاية غرب دار فور حيث تم إعلان جميع الطرق باستثناء اثنتين "طرقاً خطيرة". وقد تم تقويض المكتسبات التي تم تحقيقها في مجال توصيل المساعدة الإنسانية ورفع حجمها خلال السنة الأخيرة جراء أعمال اللصوصية التي تستهدف قوافل المساعدة الإنسانية والعاملين الإنسانيين وأعمال النهب والسلب والاختطاف المتكررة للقوافل والعاملين الإنسانيين، وقد تسبب انعدام الأمن السائد وتصادم هجمات الميليشيات وأعمال اللصوصية والاشتباكات بين حركة تحرير السودان والحكومة في تعليق العمليات الإنسانية بشكل دوري بهدف رفع الخطر الذي يهدد العاملين الإنسانيين النشطين في المنطقة.

79. ويأمل المجتمع الإنساني التوصل إلى إعادة المشردين داخليا إلى ديارهم بشكل اختياري ومخطط عندما تتوافر الظروف التي تصون أمنهم وكرامتهم. وإذا كان قد تم تسجيل تحركات خاصة وتلقائية للسكان العائدين خلال موسم الغرس لعام 2005، إلا أنه لم يتم التعرف على عددهم بشكل دقيق، خاصة أن هؤلاء السكان شردوا من جديد خلال الهجمات ( يقطع 90% من السكان مسافة تقع على مسيرة يومين من قراهم الأصلية). وإذا استمرت حالة انعدام الأمن الراهنة، فإن عام 2006 قد لا يشهد عودة مكثفة للاجئين. غير أنه من الضروري التنبؤ بالتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في مجال توفير الموارد والأنشطة التي يجب القيام بها خارج مخيمات المشردين في مناطق العودة المحتملة.

80. من الضرورة العاجلة ضمان حماية السكان المدنيين بالاستجابة لاحتياجاتهم والمساهمة في ضمان سلامتهم البدنية. ويشكل العنف ضد المدنيين المصدر الرئيسي لتنقل السكان. وهذا الوضع لم يتحسن، بل إن أعمال العنف الجنسي وأعمال العنف ضد النساء ما زالت تشكل مصدر قلق بالغ. وتشكل أيضا حماية الأطفال تحديا كبيرا.

81. قد ساهم في حل هذه المشاكل استراتيجيات التدخل المستخدمة، لاسيما الحماية بالحضور الجسدي وحملات التوعية والتدريب ونشر أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي بالقرب من المناطق التي يسكنها المشردون بوجه خاص وكذلك المستوطنات الكبرى. وبالرغم من ذلك، فإن توقيف واختطاف العاملين الإنسانيين ونهب الممتلكات الإنسانية ما تزال تشكل عاملا هاما تؤثر سلبا على قدرة الوكالات الإنسانية على العمل.

82. تضطلع بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بدور رئيسي في دعم الأنشطة الإنسانية وذلك بالمساهمة في خلق البيئة المناسبة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا والمشاركة في حماية السكان المدنيين. أما علاقاتها مع المجتمع الدولي فهي علاقات عمل ودعم مع التواصل البناء مع الشرطة المدنية داخل معسكرات المشردين داخليا. وقد ساهمت في تخفيف معاناة المشردين داخليا والسكان المدنيين الدوريات المحددة الأهداف وتقاسم المعلومات، لاسيما في المناطق التي لا تصلها المساعدة الإنسانية، وجلسات الإحاطة الأسبوعية التي ينظمها المجتمع الإنساني حول الوضع الأمني وحراسة القوافل الإنسانية والمبادرات الإيجابية حول الحماية (الدوريات من أجل جمع الحطب).

### سابعا - حقوق الإنسان

83. وفقا لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 1564 (2004) الصادر في 18 سبتمبر 2004، فإن حكومة السودان تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان وأن جميع الأطراف ملزمة باحترام القانون الإنساني الدولي.

84. غير أنه منذ تقريره الذي صدر في 28 أبريل 2005، فإن التقارير ما زالت تفيد بوقوع انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الولايات الثلاث بدار فور. كما أنه ما زال المدنيون يتعرضون للهجمات داخل مجتمعاتهم والتشريد الإجباري من ديارهم. وخلال الأشهر الماضية، تعرضت مخيمات للمشردين للهجمات على غرار الهجمات التي شنت على مخيم أرو شارو للمشردين الواقع غرب دار فور على أيدي مجموعات مسلحة في 28 سبتمبر 2005. وقد أفادت بعثة مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان أرسلت إلى المنطقة في 28 سبتمبر 2005 عقب هذا الحادث عن وقوع أكثر من ثلاثين قتيلا. وما زالت تستمر في دار فور حالات الاعتقال التعسفي والقتل والاعتداء الجسدي والاختطاف والاعتصام. وبالرغم من تصاعد العنف في شهري سبتمبر وأكتوبر 2005 مع الهجمات التي نشن على القرى ومخيمات المشردين، فإنه سجل انخفاض في حدة تواتر هذه الأعمال مقارنة بالمستويات التي وصلت إليها في عامي 2003 و2004 قبل نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ومراقبي حقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة في السودان. كما سجل ارتفاع في عدد أعمال اللصوصية الإجرامية الموجهة ضد المدنيين وعربات المنظمات غير الحكومية والعربات التجارية التي تقل المساعدات الإنسانية.

85. وفي أغسطس 2005، عرقلت عناصر تابعة لحركة/جيش تحرير السودان عملية توزيع إمدادات غذائية وكثفت من مضايقاتها ضد المشردين



- والمدينين وقد قام هذه العناصر بنهب الإمدادات الغذائية المخصصة للمشردين وطالبت السكان المدينين بدفع الضرائب.
86. إن الوضع الحالي لحقوق الإنسان في دار فور تتطلب من الحكومة جهوداً جديّة لضمان الحماية الفعلية لحقوق الإنسان في دار فور. ويجب أن تعطي حكومة الوحدة الوطنية الأولوية للحفاظ على حكم القانون ووضع حد للإفلات من العقاب. ينطبق الدستور الجديد المؤقت على كافة أرجاء البلاد ويجب تنفيذ أحكامه حول حقوق الإنسان في دار فور. اتخذت الحكومة إجراءات تهدف إلى وضع حد للإفلات من العقاب في دار فور عن طريق إنشاء محكمة خاصة بأحداث دار فور، وهي محكمة ذات صلاحية للنظر في حالات انتهاكات حقوق الإنسان في سياق النزاع في دار فور. غير أنه منذ تأسيسها في 7 يونيو 2005، لم يتجاوز عدد الحالات التي رفعت أمامها 10 حالات علماً أن عدداً قليلاً من هذه الحالات يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. ولن يتم إيجاد حل دائم للأزمة ما لم تسد العدالة. وأحث الحكومة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للإفلات من العقاب، وفقاً للالتزامات التي قطعتها على نفسها والأحكام ذات الصلة للقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي. في بداية شهر ديسمبر، أبلغت السلطات السودانية المفوضية أن كبير القضاة في السودان قام في 20 نوفمبر 2005 بإصدار أمر بتشكيل محكمتين للنظر في الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع. ولهاتين المحكمتين الصلاحية في النظر في القضايا وفقاً للقانون الإنساني وحقوق الإنسان والقانون الجنائي السوداني. كما أوضحت السلطات أن الاتحاد الإفريقي والأطراف الأخرى المعنية يمكن لها متابعة فعاليات المحاكمة بصفة مراقب.
87. وسعياً لإنشاء وتعزيز الآليات المؤسسية التي تمكن النساء والبنات من الإبلاغ عن أعمال العنف الجنسي والعنف الموجهة ضدهن في إطار من السرية، تعاونت الحكومة مع المجتمع الدولي لتحديد إجراءات الحماية المناسبة. والآن يجب على الحكومة التأكد من أن التزاماتها، على نحو ما ورد وصفها في برنامج العمل ضد العنف الجنسي والعنف ضد النساء الذي أطلقته في ديسمبر 2005، تنفذ على الوجه المطلوب. ومن جهة أخرى، اتفقت الحكومة على إعطاء الأمم المتحدة تصريحا بالوصول غير المقيد إلى جميع أماكن الاحتجاز في دار فور، بما في ذلك الوصول إلى الأشخاص المحتجزين من قبل جهاز الأمن الوطني والاستخبارات العسكرية. كما أن للمحتجزين حق الوصول إلى محامين من خلال مكتب المحامين الواقع داخل سجن كوبيير والذي يوفر خدمات مساعدة قضائية. وتعترم الحكومة فتح مكاتب مماثلة في سجون أخرى في كافة أنحاء البلاد.
88. في تقرير المرفوع إلى مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الثامن والعشرين، أشرت إلى أن مجلس الأمن قرر، في القرار 1593 (2005) الذي في 31 مارس 2005، إحالة الوضع القائم في دار فور منذ يوليو 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الدولية الجنائية. ومنذ ذلك الوقت، قام مدعي

المحكمة بعدة أنشطة تهدف إلى تنفيذ القرار 1593. وفي هذا الصدد، رفع المدعي تقريرين إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة في 29 يونيو و13 ديسمبر 2005. وفي تقريره الأخير، أوضح المدعي أنه في 1 يونيو 2005 كان يوجد أساس معقول لإجراء تحقيق حول الوضع في دار فور منذ 1 يوليو 2002. وقد شكل هذا القرار بداية التحقيق مع الصلاحيات الكاملة التي يمنحها نظام روما للمدعي.

89. يركز التقرير أيضا على كون المحكمة الجنائية الدولية تكمل الهيئات القضائية الوطنية وأنها بالتالي أعلى هيئة قضائية. وعلى هذا الأساس، يواصل المكتب جمع وتقييم المعلومات الخاصة لمختلف الآليات التي أنشئت من قبل السلطات السودانية بشأن الجرائم التي يقال إنها ارتكبت في دار فور. ومن جهة أخرى، ووفقا لنظام روما، فإنه يلزم على المدعي النظر فيما إذا كانت القضية في مصلحة العدالة. وبالتالي، فإن المدعي سيقوم بمتابعة الجهود المبذولة على الصعيد الدولي من أجل السلام والأمن مع الأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب ووجهات نظر الشهود وضحايا الجرائم.

90. ويشدد التقرير على قناعته بأن إقامة علاقة عمل قوية مع الاتحاد الإفريقي ضرورية للتحقيقات ولضمان آفاق إقليمية للعملية وكذلك المشاركة فيها. وفي هذا الصدد، أود أن أطلع مجلس السلم والأمن على أن المدعي بعث إلي برسالة طلب فيها عقد اجتماعات مع الأشخاص المختصين لمناقشة الإجراءات حول التعاون الخاص بدار فور وكذلك إمكانية إطلاع مجلس السلم والأمن على أنشطة المحكمة. وأوضح المدعي أيضا أنه أجرى اتصالات مع السلطات السودانية. وفي هذا الصدد، زار ممثلون عن مكتبه والحالة المدنية الخرطوم في الفترة من 17 إلى 24 نوفمبر 2005. وخلال هذه الزيارة، تم تقديم طلب مساعدة إلى السلطات السودانية لإجراء مقابلات تهدف إلى جمع المعلومات حول أنشطة جميع أطراف النزاع في دار فور وتقييم الأنشطة التي قامت بها المحاكم الخاصة وغيرها من الهيئات القضائية الوطنية.

91. في قراره 1593 (2005) الصادر في 31 مارس 2005، شدد مجلس الأمن على ضرورة العمل على التئام الجروح والمصالحة وشجع في هذا الصدد على إنشاء مؤسسات تشمل جميع قطاعات المجتمع السوداني، من قبيل لجان تقصي الحقائق و/أو المصالحة وذلك لتدعيم الإجراءات القضائية وبالتالي تعزيز الجهود المبذولة لاستعادة السلام الدائم بدعم من الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي عند الاقتضاء. وفي إطار متابعة هذا القرار، تم عقد اجتماع لكبار القضاة في أديس أبابا يومي 2 و3 مايو 2005 من قبل المفوضية تلاه اجتماع آخر عقد يومي 17 و18 أكتوبر 2005. وخلال هذا الاجتماع، تم رفع عدد من التوصيات حول كيفية مساهمة الاتحاد الإفريقي في التئام الجروح الهدوء والمصالحة. وقد تم رفع هذه التوصيات إلى المفوضية وإلى حكومة السودان على حد سواء.

92. يجدر بالتذكير أيضا أن ممثلي الخاصة لحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة السيدة مام ماجور بوي، قامت بزيارة إلى الخرطوم من 11 إلى 15 ديسمبر 2005. وقبل ذلك، كانت الممثلة قد قامت برحلة إلى السودان من 19 إلى 27 نوفمبر، حيث زارت عدة مواقع في دار فور والتقت بمسؤولي بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان والسلطات المحلية وكذلك ممثلي الأطراف الأخرى والوكالات الإنسانية والمجتمع المدني. وإثر هذه الزيارة، رفعت الممثلة الخاصة عددا من التوصيات التي ترمي إلى تعزيز حماية المدنيين. وفي هذا الإطار، كررت توصياتها حول تعزيز تفويض بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان لتمكينها من استخدام القوة عند الضرورة.

93. يجدر بنا التذكر أنه، متابعة لمقرر المجلس الصادر في 25 مايو 2004 والذي طلب من المفوضية تشكيل لجنة تقصي الحقائق حول وضع حقوق الإنسان في دار فور وللقرار الذي اعتمد خلال الدورة الـ 35 العادية المنعقدة في بانجول من 21 مايو إلى 4 يونيو 2004 والذي رحب بإعلان السلطات السودانية عن قرارها إعطاء تصريح بالدخول لبعثة تقصي الحقائق، زار فريق للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المنطقة من 8 إلى 18 يوليو 2004. وبعد ذلك ووفقا للإجراءات، قدمت اللجنة تقريرها لحكومة السودان لإبداء تعليقاتها عليه. وفي ظل تأخر رد السلطات السودانية، حثت الدورة الـ 37 العادية للجنة المنعقدة في بانجول من 27 أبريل إلى 11 مايو 2005 "حكومة السودان على أن تقدم إلى اللجنة تعليقاتها على التوصيات الواردة في تقرير "لجنة تقصي الحقائق".

94. وخلال دورتها الـ 38 العادية المنعقدة في بانجول من 21 نوفمبر إلى 5 ديسمبر 2005، عبرت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها أطراف النزاع في دار فور، لاسيما الحملات الهادفة إلى إخلاء مناطق بأكملها من سكانها بشكل إجباري والتهديدات بالعنف والمضايقات والهجمات ضد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والهجمات وأعمال القتل التي تتعرض لها أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وكذلك الاغتيالات أعمال الاختطاف التي يتعرض لها أفراد المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية. كما أكدت اللجنة أنها لا تزال تنتظر رد الحكومة السودانية وجددت دعوتها لها إلى تقديم تعليقاتها على تقرير بعثة تقصي الحقائق. ومن جهة أخرى، حثت اللجنة الحكومة السودانية على الوفاء بواجباتها بموجب القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي وميثاق الأمم المتحدة والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والصكوك ذات الصلة التي يعد السودان طرفا فيها.

95. وفي الختام، أود أن أشير إلى أن المفوضية بصدد إعداد برنامج تدريبي حول حقوق الإنسان لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان مع تولى اهتمام خاص للعنف الجنسي وذلك لتمكين البعثة من إجراء تحقيقات ورفع تقارير عن انتهاكات حقوق النساء وضمان حماية أفضل. كما سيتناول

البرنامج موضوعات أخرى مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومسألة حقوق الأطفال.

### ثامنا - أنشطة فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة في السودان

96. وفي تقريره الصادر في 28 أبريل 2005، أطلعت مجلس السلم والأمن على أن مجلس الأمن للأمم المتحدة اتخذ في 26 مارس 2005 القرار 1591 (2005). ونظرا إلى أن كافة أطراف النزاع في دار فور لم تمثل للالتزاماتها، قرر المجلس ممارسة مزيد من الضغط عليها وذلك بفرض قيود على تنقلاتها وتجميد أموال وأصول الأشخاص ممن يعرقلون عملية السلام أو يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان أو الإجراءات المفروضة بموجب القرارات السابقة. وعلى هذا الأساس تم تشكيل لجنة تضم جميع أعضاء المجلس لتحديد الأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة وتقييم تنفيذها. وفي وقت لاحق، عين الأمين العام للأمم المتحدة لمدة ستة أشهر فريق خبراء يتكون من 4 خبراء لدعم اللجنة في تقييم تنفيذ هذه الإجراءات. ويتخذ هذا الفريق المكلف بالقيام عند الضرورة بتنسيق أنشطتها مع العمليات الجارية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان من أديس أبابا مقرا له على أن يقوم برحلات منتظمة إلى الفاشر وغيرها من مناطق السودان.

97. وبعد إنشائه نظم الفريق في 11 أغسطس 2005 اجتماعات أولية مع المفوضية في أديس أبابا. كما التقى بممثلي الخاص في الخرطوم في 22 أغسطس 2005. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن قد اعتمد في 21 ديسمبر 2005 القرار 1651 (2005) لتمديد فريق الخبراء حتى 26 مارس 2006 وطلب إليه أن يقوم بتقديم تقرير وتوصيات إلى المجلس عن طريق اللجنة المنشأة بموجب القرار 1591 (2005) بشأن تنفيذ التدابير المفروضة.

### تاسعا - بعثة التقييم المشتركة للاتحاد الإفريقي

98. خلال اجتماعه الثامن والعشرين، شجع مجلس السلم والأمن الذي رحب بإيفاد بعثة تقييم للاتحاد الإفريقي في السودان في مارس 2005، المفوضية على القيام، بالاتفاق مع الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن والشركاء، بأعمال تقييم مماثلة كلما اقتضت الأمور ذلك، للتأكد من أن بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان مزودة بالهيكل والدعم اللازمين لتمكينها من أداء مهامها بكل فعالية. وفي هذا السياق، قمت بإيفاد بعثة تقييم ثانية إلى دار فور من 10 إلى 20 ديسمبر 2005 على أن تقوم بالمهام التالية:  
أ. إجراء بحث مفصل ونقدي لعمليات العناصر العسكرية والشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بشأن تنفيذ تفويضها على نحو ما تم وصفه في المقررين (XCII) و PSC/PR/Comm.

(XXVII).PSC/PR/Comm. اللذين اعتمدهما مجلس السلم والأمن في 20 أكتوبر 2004 و28 أبريل 2005 على التوالي؛  
 ب. تقييم وضع تنفيذ توصيات بعثة التقييم للاتحاد الإفريقي التي زارت دار فور من 10 إلى 20 مارس 2005، على نحو ما جرى وصفه في تقريرها عن الوضع في دار فور (PSC/PR.2(XXVII) الصادر في 28 أبريل 2005 والذي اعتمده فيما بعد مجلس السلم والأمن؛  
 ج. تقييم الوضع الأمني السائد والوضع الإنساني العام في دار فور  
 د. القيام، على ضوء هذه النتائج، برفع توصيات حول النهج الذي يجب إتباعه

99. زارت البعثة التي كانت يرأسها ممثلي الخاص في السودان والتي كانت تضم ممثلين عن الدول المساهمة بالقوات ومجلس السلم والأمن وجميع الشركاء الذين يدعون بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان أركان قيادة القوة في الفاشر وجميع القطاعات ومواقع مجموعات المراقبين العسكريين. أجرت البعثة محادثات شاملة مع جميع أعضاء بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وكذلك مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمؤسسات الرئيسية المؤدية للخدمات والتسهيلات اللوجستية لتقييم الوضع العام.

100. جرت الزيارة في وقت تغير فيه المشهد السياسي السوداني إلى حد كبير، لاسيما فيما يخص تنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع في 9 يناير 2005. ومن بين الأحداث الرئيسية التي وقعت وفاة النائب الأول للرئيس جون غرنق وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد ذلك بقليل في 8 سبتمبر 2005 وتشكيل حكومة جنوب السودان. كما تم وضع آليات وأجهزة أخرى نص عليها اتفاق السلام الشامل.

101. وقد جاءت الزيارة أيضا في إطار التقدم الهائل المحرز في نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان التي عززت وجودها من 16 موقعا في دار فور إلى 34 وأقامت مراكز دائمة للشرطة المدنية في 26 قرية حساسة ومخيم للمشردين داخليا من أصل 65. أكدت بعثة التقييم أن هذا التعزيز ساهم في تحسين الوضع الإنساني والدليل على ذلك هو أن المعدل العام للتغذية والوفيات هو الآن فوق الخط الحرج وأنه لم يتم تسجيل أي وباء أو تغطية واسعة للمساعدة الغذائية. غير أن البعثة سجلت أن الوضع لا يزال غير مستقر وقابل للتأثر للصدمات مظرا إلى الاعتماد الكبير لملايين السكان المدنيين السودانيين على المساعدة الإنسانية وكون مسائل الحماية تبقى ذات أولوية.

102. من جهة أخرى، شددت البعثة على أن بعثة الاتحاد الإفريقي من خلال دبلوماسيتها العسكرية ولجنة وقف إطلاق النار قد مكنت من تعزيز الاتصالات مع المجموعات المتمردة وممثلين عن السلطات المحلية في كافة أنحاء دار فور. فضلا عن مهمته المتمثلة في منع أعمال العنف، تمكنت البعثة من تحسين مستوى الإشراف على التزام الأطراف باتفاق انجamina

الإنساني لوقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، طرحت البعثة عددا من حالات أثر فيها نشر بعثة الاتحاد الإفريقي بشكل إيجابي على الوضعين الأمني والإنساني في أماكن محددة: مكن نشر عناصر من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في زالنجي حيث كان التوتر قائما بعد اختطاف عناصر من حركة/جيش تحرير السودان مدنيين، من وقوع أعمال انتقامية ضد الأشخاص المشردين داخليا. كما أن نشر عناصر من البعثة في المهاجرة منع القوات الحكومية السودانية من الزحف على هذه المدينة، الأمر الذي كان سيتسبب في تشريد حوالي 40000 شخص. وفي الختام، كان للوجود المستمر للشرطة المدنية في مخيم كالما بالقرب من نيالا ودوريات قوات الحماية حول المخيم نتائج إيجابية، نظرا إلى أنه لم يسجل أي حادث ضد المشردين داخليا منذ أن بدأت هذه العمليات.

103. غير البعثة لاحظت حالات لم تتمكن بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان خلالها من منع الحوادث التي كانت تتطلب ردا في إطار تفويضها الخاص بحماية السكان المدنيين المعرضين للخطر المباشر وفي حدود إمكانياتها. شددت البعثة على أن هذه الأحداث تؤكد ضرورة تعزيز القدرات الحالية من خلال تفسير مناسب لتفويض بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان فيما يخص حماية السكان المدنيين.

104. لاحظت البعثة بحق أن فعالية بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان تعتمد بشكل مباشر على مستوى التعاون مع أطراف النزاع. وحتى الآن تم التذكير بأن هذا التعاون لم يكن على القدر المطلوب. ومن جهة أخرى، لا تزال هناك عقبات بيروقراطية تعرقل قدرة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان على العمل بكل حرية منها فرض حظر التجوال والإغلاق المبكر للمطارات والفترة الزمنية الطويلة التي يستغرقها إصدار التصاريح والتأشيرات، بينما يعرض استخدام عربات وطائرات مطلية باللون الأبيض في العمليات العسكرية للخطر بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان والمنظمات المدنية والسكان المدنيين. ومن جهة أخرى، تواصل مليشيات الجنجويد وغيرها من المليشيات المسلحة زعزعة استقرار دار فور، بينما تواصل حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة عرقلة عمل بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى القيود على حرية التنقل والدوريات المهددة والمضايقات وسرقة التجهيزات والمعدات واختطاف العاملين.

105. وعلاوة على التنفيذ الكامل للتوصيات التي رفعتها خلال زيارتها في مارس 2005، قدمت البعثة عددا من التوصيات على الأمد القصير والمتوسط لعمليات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان على أساس الوضع الحالي. تتناول هذه التوصيات المسائل التالية:

(أ) يتعين على الحكومة:

- الوفاء بجميع التزاماتها؛
- وقف استخدام طائرات وعربات مطيابة باللون الأبيض لجميع الأنشطة الأمنية؛
- الإحجام عن فرض قيود على حرية تنقل بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في جميع أنحاء دار فور، لاسيما فرض حظر التجوال؛
- إبقاء المطارات مفتوحة حتى المساء وتمكين بعثة الاتحاد الإفريقي من القيام برحلات جوية ليلا عند الاقتضاء؛

### (ب) يجب على حركات التمرد على وجه الخصوص:

- الوفاء بجميع التزاماتها؛
- تمكين بعثة الاتحاد الإفريقي والوكالات الإنسانية من التنقل بدون قيد في جميع المناطق التي تسيطر عليها حركات التمرد؛
- السعي لوقف أعمال اللصوصية والهجمات ضد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان والعمليات الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

### (ج) التعاون مع الشركاء: نظرا إلى أن الأموال المخصصة لبعثة الاتحاد

الإفريقي ستنتهي مع بداية عام 2006، فإنه يوصى الشركاء بمواصلة دعمهم للاتحاد الإفريقي من خلال تحديد الموارد اللازمة لتغطية الاحتياجات اللوجستية وعمليات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان؛

### (د) لجنة وقف إطلاق النار: يجب تنفيذ القرار بشأن عقد اجتماعات شهرية

للجنة المشتركة. فضلا عن ذلك، يجب أن تتعاون اللجنة بشكل وثيق مع بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان والمنظمات الإنسانية لعقد اجتماعات عاجلة كلما اقتضى الأمر ذلك. وفي حالة تعذر حل أي مشكلة على مستوى اللجنة المشتركة، يجب على الاتحاد الإفريقي ألا يتردد في رفع المسألة أمام مجلس السلم والأمن ولجنة العقوبات.

### (هـ) تفويض واستخدام القوة: إن التفويض الحالي لبعثة الاتحاد الإفريقي

في السودان مناسب، ولكنه ليس مفهوما من قبل جميع القواد على جميع المستويات. ويجب تفسيره في إطار من المرونة والصرامة وذلك للحفاظ على مصداقية القوة وضمان مستوى الجناية اللازمة للمدنيين في حدود إمكانياتها.

### (و) التخطيط العملي والتعبوي: ينبغي النظر في تحديد سيناريوهات إنسانية

في المستقبل وكذلك دور ومهام كل عنصر من عناصر البعثة وكذلك تحديد طرق دمج جهودها بشكل أفضل، بينما يجب بذل جهود فورية لحل الغموض الذي يكتنف بعض أركان قيادة القطاعات فيما يخص اختصاصات المهام وترتيب الأولويات.

- (ز) **القيادة والمراقبة:** تفاقمت مشاكل القيادة والمراقبة والتنسيق جراء الارتفاع المستمر لحجم القوة. وبالإضافة إلى الإجراءات الهيكلية، فإن من الضروري أن يصدر القواد تعليمات واضحة واستباقية ومناسبة على كافة المستويات لتوعية الضباط ذوي الرتب الصغيرة حول الخطط الحالية والمستقبلية ودورهم الشخصي وداخل الوحدة.
- (ح) **مستوى القوة والمرونة العملية:** تعتمد القوة الحالية على ضوابط عملية تم تحديدها في مارس وأبريل 2005. ومن المعتقد أن الحجم الحالي للقوة يكفي لتنفيذ المهام المسندة إليها. غير أنه من الضروري إعادة توزيع العاملين والمهام بين القطاعات. وفي الختام وإلى أن يتم نشر قوة احتياطية خاصة، يجب أن تنظر قيادة الأركان في استخدام قوة احتياطية انطلاقاً من القوات التي تم نشرها في القطاعات.
- (ط) **حماية المدنيين في حدود الإمكانيات:** يتمثل أحد الأدوار الرئيسية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في المساهمة في تهيئة المناخ المناسب للمدنيين. ولتعزيز حماية المدنيين في حدود إمكانياتها، يتعين على بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ضمان وجود مستمر للشرطة المدنية في جميع مخيمات المشردين داخلياً وتنفيذ دوريات ليلية ووجود قوة الحماية خارج المخيمات وفي مناطق العمليات الأخرى. كما يتعين عليها ضمان دوريات المبادرات الإيجابية حول الحماية في جميع المعسكرات التي تم التعرف عليها وتعزيز دوريات الشرطة المدنية.
- (ي) **العمليات والإدارة المشتركة:** لتعزيز العمليات والإدارة المشتركة بشكل أكبر، يجب على بعثة الاتحاد الإفريقي شغل المناصب الشاغرة في المركز المشترك للعمليات اللوجستية والتأكد من أنها تتمتع بالصلاحيات التي تمكنها من القيام بدورها. كما يتعين عليها إقامة مركز عمليات مشترك مع السلطة المختصة للتنسيق بين أنشطة العناصر العسكرية والشرطة المدنية والعناصر الإنسانية و الحقوقية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان
- (ك) **العمليات المبنية على الاستخبارات:** إن استخدام الاستخبارات أساسي لجعل عمليات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان أكثر فعالية. وبالإضافة إلى تشكيل هياكل وآليات استخباراتية، فإن من الضروري تعيين عاملين مؤهلين على جميع المستويات يتم تدريبهم بشكل مستمر.
- (ل) **التدريب:** إن من الضروري تدريب أو إعادة تدريب جميع أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بهدف ضمان قدراتهم العملية. ويجب تزويد مقر البعثة بمدرسين مؤهلين لتحديد الاحتياجات وتنسيق التنفيذ.
- (م) **استخدام العاملين:** من الضروري إعادة النظر في التفاعل القائم بين مقر القطاعات والكتيبة وذلك لمنع التكرار والتشابك.
- (ن) **التنسيق بين العنصر المدني والعسكري:** لتعزيز التنسيق المدني والعسكري وكذلك تحديد أولويات المهام لبعثة الاتحاد الإفريقي في



السودان، فإن من الضروري عقد اجتماعات رفيعة المستوى بشكل منتظم للتخطيط الاستراتيجي بين رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. كما أنه يجب ضمان اتصال يومي بين بعثة الاتحاد الإفريقي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة حول الوضع الأمني والإنساني على مستوى قيادة الأركان والقطاعات.

106. وعلى المدى الطويل، ذكرت البعثة بأنه قد تم، إلى حد كبير، تنفيذ المرحلة الأولية لتحقيق الاستقرار في دار فور. وقد ساهمت جهود بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في تقليص عدد حالات الانتهاك الواسع لوقف إطلاق النار من قبل الأطراف بالرغم من أن التصاعد المفاجئ للعنف في الفترة من سبتمبر إلى أكتوبر لا يزال مصدر قلق بالغ. كما تحسنت المؤشرات المتعلقة بالوضع الإنساني، بينما ساهمت البعثة في تهيئة الظروف المناسبة للعملية السياسية في أبوجا.

107. غير أن الوضع السياسي والأمني مائع وهش في آن واحد. وإذا كانت العملية السياسية جارية، إلا أن التوصل إلى اتفاق سيأخذ وقتاً أطول مما كان متوقعا. وحتى إذا تم التوصل إلى اتفاق سلام في أوائل 2006، فإن 30% فقط من المشردين داخليا سيعودون إلى ديارهم قبل نهاية العام، وقد يمر وقت طويل قبل تهيئة بيئة آمنة وسالمة تسمح بعودة مكثفة للمشردين داخليا. وهذا يعني أنه يجب، حتى في أفضل الحالات، نشر عملية لدعم السلام في دار فور لمدة سنتين أو ثلاث سنوات على الأقل. ومن جهة أخرى، فإن الظروف التي تعمل فيها بعثة الاتحاد الإفريقي تزداد تعقيدا وتتطلب مستوى عاليا من تضافر الجهود في المجال السياسي والإنساني والعسكري. كما أن فترة ما بعد النزاع ستنتطلب أيضا الأخذ بعين الاعتبار مسائل أخرى مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني والانسجام مع اتفاق السلام الشامل من أجل السودان.

108. أوصت البعثة ببحث السبل والوسائل الكفيلة بضمان استدامة الوجود الدولي في دار فور في عام 2006 وما بعده، نظرا إلى الحلول البديلة القابلة للحياة في هذا الصدد والشكوك التي تحيط بإمكانية ضمان استدامة تمويل مبني على نظام التبرعات. وقد شددت البعثة على أنه يجب الشروع في تخطيط عاجل إذا كان سيتم إشراك مؤسسات أخرى. وفي كل الأحوال، فإن المحتم أن يتم الإبقاء على وجود بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في دار فور لمدة 6 أو 9 أشهر. وعلى الأمد الطويل، أكدت البعثة في ختام تقريرها أن عملية عادية تغطي جميع أنحاء السودان ستعزز الانسجام والتآزر وستسهل تضافر الجهود السياسية والإنسانية والعسكرية المعقدة.

109. وأخيرا، أود أن أبلغ المجلس بأن الشركاء الذين يدعمون بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان قاموا في 5 يناير 2006 بمبادرة لدى المفوضية بشأن

مستقبل العملية. وقد أثنوا على الجهود التي يبذلها الاتحاد الإفريقي لوضع حد لأعمال العنف الواسعة النطاق المرتكبة في دار فور وشددوا على ضرورة الاستفادة من التجارب والتحول إلى عملية تحت إشراف الأمم المتحدة مع تعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي بشكل مؤقت. كما شددوا، من جهة أخرى، على ضرورة أن يعطي الاتحاد الإفريقي إشارات في هذا الصدد لتمكين مجلس الأمن من التصريح بالتخطيط لعملية النقل، وذلك أمر قد لا يتم قبل نهاية عام 2006.

## عاشرا - التوصيات

110. منذ الاجتماع الثامن والعشرين لمجلس السلم والأمن، واصل الاتحاد الإفريقي تكثيف جهوده من أجل التعجيل بحل النزاع في دار فور. وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير إلى أن كامل القوام المأذون به مؤخرا لأفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان تم نشره تقريبا. وقد كان لهذا الوجود المعزز تأثير إيجابي على الوضع على أرض الواقع. وأود أن أتقدم بالشكر إلى الدول الأعضاء المساهمة بالمراقبين العسكريين والقوات وعناصر الشرطة لالتزامها وتضحياتها. كما أعبر عن خالص الشكر لشركائنا لما يقدمونه من دعم لوجستي ومالي سهل إلى حد كبير عملية إرسال القوات وأفراد البعثة الآخرين إلى دار فور.

111. كما أنه تم بذل جهود مضيئة من أجل أن تحقق محادثات السلام في أبوجا النتائج المرجوة. وقد تعهدت الأطراف بجعل الجولة السابعة للمحادثات الجارية حاليا في أبوجا جولة حاسمة. وأحثها على القيام بكل ما في وسعها لترجمة هذه الالتزامات إلى واقع ملموس.

112. غير أنه وبعد مضي ثلاثة أعوام على اندلاع الأزمة في دار فور، فإن هناك الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل التوصل إلى تسوية دائمة وعلى الصعيد الأمني، إذا كانت الفترة التي تلت الاجتماع الثامن والعشرين لمجلس السلم والأمن قد شهدت تناقضا كبيرا في عدد المواجهات المباشرة بين الأطراف، إلا أن الوضع العام ما زال مثيرا للاهتمام، حيث نشاهد بروز مجموعات أخرى مسلحة تنشط بشكل أكثر استقلالية وتزايد أعمال اللصوصية وأعمال عنف أخرى موجهة ضد السكان المدنيين والوكالات الإنسانية العاملة في المنطقة والقوافل التجارية وحتى أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وكذلك تصاعدا في المواجهات ذات الطابع القبلي.

113. وعلى الصعيد السياسي، كان توقيع إعلان المبادئ في بداية شهر يوليو 2005، بلا شك، تقدما هاما نظرا إلى أن الوثيقة تتناول المبادئ العامة التي ستستند إليها مداولات الأطراف بشأن المسائل التي تنصدر النزاع وتشكل القاعدة للتوصل إلى حل عادل وشامل ونهائي للنزاع. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن التقدم المحرز منذ هذا الوقت على درب المحادثات حول اقتسام السلطة والثروة وحول الترتيبات الأمنية كان ضئيلا جدا. ولم تحقق الجولة السادسة من المحادثات أي نتائج تذكر. أما الجولة السابعة الجارية، فقد حققت نتائج غير متساوية: بينما تم إحراز تقدم كبير على درب اقتسام الثروة، فإن المحادثات بشأن اقتسام السلطة أصبحت مجمدة، علما أن الأطراف تدافع عن مواقف متباينة جدا حول وضع دار فور وتمثيل الحركات في رئاسة الدولة والعاصمة الإدارية الفيدرالية وحدود دار فور. وفيما يخص الترتيبات الأمنية، فقد تطلب اعتماد جدول الأعمال شهرا كاملا من المحادثات بين الأطراف.

114. ويتبين من تجربة الأشهر الماضية أن أي تأخر في حل الأزمة في دار فور قد يزيد الوضع تعقيدا وجهود تحقيق السلام صعوبة. وفي هذا الصدد، سجلت مؤخرا ثلاثة تطورات مثيرة للقلق البالغ:

- أولا، الانشقاكات التي حدثت داخل حركة/جيش تحرير السودان والتي ساهمت في تدهور الوضع الأمني على الأرض وحالت دون تحقيق التقدم في محادثات السلام في أبوجا. وهذه الانقسامات تحمل في طياتها مخاطر كبيرة، خاصة أنها تأخذ طابعا قبليا.
- بروز مجموعات مسلحة منسقة تساهم في تدهور الوضع الأمني وتجعل الوضع السائد على الأرض أكثر غموضا؛
- وتجدر الإشارة إلى الهجمات التي نفذت ضد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. وخلال الفترة قيد البحث، أخذت الأمور مجرى كارثيا مع الخسائر الأولى في الأرواح التي تكبدتها بعثة الاتحاد الإفريقي إثر هجوم تعرضت له دورية تابعة للبعثة في 8 أكتوبر 2005 واختطاف عدد من أفراد البعثة ومصادرة المعدات بما في ذلك الذخائر؛
- وأخيرا، التوتر بين تساد والسودان الذي شهد تصاعدا إثر فرار جنود تشاديين من الجيش التشادي ولجؤهم إلى الحدود بين البلدين والهجوم الذي تعرضت له مدينة أدري في 18 ديسمبر 2005 والذي ينطوي بحد ذاته على خطر زعزعة استقرار المنطقة/ خاصة أن الوضع العام هش للغاية. وقد وصل حدة التوتر بين تشاد السودان إلى حد تبادل الاتهامات فيما بينهما.

115. كان توقيع اتفاق السلام الشامل الموقع بين الحكومة التشادية والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان قد بعث آمالا كبيرة ليس فقط لأنه وضع حدا لأطول حرب أهلية في القارة ولكن أيضا لكونه هيا مناخا سياسيا جديدا يمكن من تسهيل تسوية النزاع في دار فور. إلا أن من الواضح أن أي جزء

من البلاد لن ينعم بالسلام الدائم ما دامت الأجزاء الأخرى تعاني من عدم الاستقرار والعنف. وإن استمرار النزاع في دار فور وما آلت إليه الأحداث فيه ليس من شأنه تسهيل تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

116. ومن الضرورة العاجلة أن تقوم الأطراف السودانية وكافة أعضاء المجتمع الدولي المعنيين بمضاغفة جهودها للتعبيل بعودة السلام والاستقرار وبالتالي وضع حد للعنف العشوائي الذي يتعرض له السكان الأبرياء يوميا.

117. وفي هذا الصدد، فإن المسؤولية الأولى ملقاة على عاتق الأطراف. ويجب عليها الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها والتفاوض بحسن نية في إطار محادثات السلام في أبوجا. ومن المؤسف حقا ألا تكون الأطراف قادرة على إحراز تقدم ملموس بعد 18 شهرا من المفاوضات. وأشيد بالقرار الخاص بضم ممثلين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى الوفد الحكومي المشارك في محادثات السلام في أبوجا وأعد الأمل على أن يضمن هذا التطور وكذلك تشكيل حكومة الوحدة الوطنية إضفاء دينامية جديدة على الجهود الرامية لتحقيق السلام في دار فور.

118. يجب أن تلتزم الأطراف التزاما دقيقا باتفاق انجامينا الإنساني لوقف إطلاق النار الموقع في أبريل 2008 وبروتوكولي أبوجا الموقعين في نوفمبر 2004. كما يجب أن تتوقف الهجمات ضد السكان المدنيين وأعمال اللصوصية وغيرها من أعمال العنف، بل ويجب أن تعمل جميع الأطراف، بشكل أساسي، على وضع حد لهذا الوضع.

119. أناشد مرة أخرى حكومة السودان اتخاذ إجراءات عملية لنزع سلاح الجنجويد/المليشيات المسلحة، وذلك وفقا للالتزامات التي قطعتها على نفسها والأحكام ذات الصلة لبروتوكولي أبوجا حول المسائل الأمنية وكذلك المقررات ذات الصلة لمجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن واللجنة المشتركة حول الوضع. وفي الوقت نفسه، يجب على الحركات المتمردة الوفاء بالكامل وبدون شروط مسبقة بالتزاماتها، خاصة بإبلاغ بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بالمواقع التي تحتلها قواتها كما يلزمها بذلك بروتوكولا أبوجا حول المسائل الأمنية

120. بشكل عام، يجب أن تتعاون الأطراف بالكامل مع بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وتضمن قدر المستطاع أمن أفراد البعثة. ويجب على الحكومة أن تضمن عدم استخدام عربات مطلية باللون الأبيض في أي عملية ذات طابع عسكري وتمتنع عن أي مبادرة تهدف إلى فرض قيود على تحركات أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، بما في ذلك من خلال فرض حظر التجوال وإبقاء المطارات مفتوحة لأطول وقت ممكن لتمكين البعثة من القيام برحلات جوية ليلا. ومن جانبها، يجب أن تضمن الحركات المسلحة لبعثة الاتحاد الإفريقي والوكالات الإنسانية الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها ووضع حد لأعمال اللصوصية.

121. لن يكون هناك السلام أو المصالحة الدائمة في دار فور ما لم تتم مكافحة الإفلات من العقاب. وأسجل مع اهتمام بالغ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السودانية في هذا الصدد، لاسيما اعتماد مراسيم بإنشاء هيئات قضائية للبت في الجرائم ذات العلاقة بالنزاع في دار فور. سيقوم الاتحاد الإفريقي بمتابعة هذه الهيئات القضائية عن كثب. وفي الوقت نفسه، أحث الحكومة السودانية وكذلك الحركات المتمردة على التعاون بالكامل وبدون قيد أو شرط مع مكتب مدعي المحكمة الجنائية الدولية في إطار تنفيذ التفويض الممنوح له. ومن جانبها، ستقدم المفوضية، وفقا للقرارات ذات الصلة لمجلس السلم والأمن، للمحكمة الجنائية الدولية المساعدة اللازمة. كما ستواصل جهودها الرامية إلى تشجيع المصالحة في دار فور. على نحو ما هو مبين أعلاه، تم رفع توصيات حول مساهمة الاتحاد الإفريقي في تشجيع المصالحة في دار فور.

122. ستعمل المفوضية، خلال الأسابيع والأشهر القادمة، على تنفيذ توصيات بعثة التقييم التي زارت منطقة دار فور مؤخرا و التي تتعلق، من بين أمور أخرى، بالتخطيط العملي والتعبوي و القيادة والمراقبة وحماية المدنيين والتدريب والتنسيق بين المدنيين والعسكريين..

123. رأت بعثة التقييم أن القوام الحالي للبعثة لا يكفي لتنفيذ المهام المسندة إليها، خاصة أنه يجب إعادة توزيع الأفراد والإمكانات بين مختلف القطاعات. وإذا كانت البعثة ترى أن تفويض بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان مناسب، إلا أنها أشارت إلى أن هذا التفويض ليس مفهوما بطريقة واحدة على كافة المستويات، مشددة على ضرورة القيام بتفسير مرن وجدي في أن واحد للمحافظة على مصداقية البعثة. وتجدر الإشارة إلى أنه نظرا إلى الوضع على الأرض والهجمات المتكررة التي لا يزال السكان المدنيون والوكالات الإنسانية وغيرها من الكيانات يتعرضون لها، فإن عددا من المنظمات غير الحكومية يدعو إلى تعزيز تفويض وقوام بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بما يضمن إعطاءها مسؤولية أكثر تحديدا وأهمية لحماية المدنيين وتهيئة الظروف الأمنية المطلوبة لتوصيل المساعدة الإنسانية وعودة المشردين داخليا واللاجئين.

124. على أساس توصيات بعثة التقييم، يتم اتخاذ إجراءات فورية لتحسين مستوى فهم تفويض القوات العاملة على الأرض والتأكد من أن تقوم البعثة، على جميع المستويات بتفسير هذا التفويض بشكل أكثر صرامة بما يضمن اضطلاعها بدور أكثر فعالية في حماية المدنيين. وبالتالي، يجب تحديد مهام بعثة الاتحاد الإفريقي على نحو يعكس أهمية حماية المدنيين. وفي هذا الإطار، ساستمر في مطالبة الحكومة السودانية بتقديم التعاون لتسهيل نشر أي معدات تعتبر ضرورية لحسن تنفيذ تفويض البعثة. ومن الواضح أنه يمكن إعادة النظر في تفويض البعثة في المستقبل إذا تبين أن هذه الإجراءات ليست كافية لضمان أقل قدر من الحماية لاسيما للسكان المدنيين.

125. في هذا الوقت الذي يجتمع فيه مجلس السلم والأمن للنظر، من بين أمور أخرى، في مسألة تمديد ولاية بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، ينبغي الوضع في الحسبان العناصر التالية:

- بالرغم من إمكانياتها المحدودة، فإن البعثة تمكنت من القيام، في سياق أممي بالغ الصعوبة، من أداء عمل مرموق وساهمت بذلك على وجه الخصوص وبشكل ملموس في حماية المدنيين وتحسين الوضع الأمني والإنساني. وهذا الإنجاز يشكل مصدر افتخار للاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء فيه وكذلك مصدرا للتفاؤل من حسن سير العمليات المستقبلية. وقد ثمن عاليا العمل الذي تم إنجازه أعضاء المجتمع الدولي، لاسيما شركاء الاتحاد الإفريقي من الدول والمؤسسات وكذلك أعضاء المنظمات غير الحكومية التي هي معنية، بشكل أو بآخر، بالجهود الرامية إلى وضع حد للأزمة في دار فور.
- وبتدخله في دار فور عبر بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، كان الاتحاد الإفريقي يهدف إلى تهيئة الظروف الأمنية والإنسانية لمواصلة المفاوضات السياسية بين الأطراف بغية التوصل إلى اتفاقية سياسية شاملة. وبالرغم من الجهود التي بذلها الاتحاد الإفريقي بدعم من الميسرين والشركاء، فإن من الواضح أنه يجب ممارسة مزيد من الضغط على الأطراف لحملها على إعطاء التنازلات اللازمة حول المسائل التي تتعثر بها المحادثات الجارية في أبوجا.
- وعلاوة على مساهمته في تحسين الوضع في المنطقة، اكتسب الاتحاد الإفريقي، عبر بعثته في دار فور، خبرة حقيقة في تنفيذ عمليات حفظ السلام، وهي خبرة ستعزز الجهود الجارية حاليا لتزويد منظمنا بالقدرة المطلوبة للقيام بعمليات حفظ السلام في المستقبل.
- إن نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بقدر ما يؤكد تصميم الاتحاد الإفريقي على تحمل مسؤولياته بالكامل في تشجيع السلام على مستوى القارة والعمل بمبدأ المبالاة بقدر ما يبرز صعوبات منظمنا فيما يخص تنفيذ عمليات حفظ السلام بحجم تلك الجارية حاليا في دار فور. وتتعلق هذه الصعوبات، من بين أمور أخرى، بغياب إجراءات وآليات الإدارة المناسبة وضعف هياكل الإدارة والطلب والمراقبة على مستوى المقر وغياب سياسية تسديد تكاليف الدول المساهمة بالقوات. وتبذل جهود لإيجاد حلول دائمة لهذه المشاكل، لاسيما في إطار إنشاء القوة الإفريقية الجاهزة التي تشكل أحد العناصر الرئيسية للهيكلة القاري للسلام والأمن.
- كان الاتحاد الإفريقي قد التزم في البداية بنشر بعثة لدعم السلام في دار فرو في إطار عملية ذات قوام وتفويض محدودين. وكان من المقرر أن تضم البعثة 60 مراقبا عسكريا وعند اللزوم قوة حماية لا يتجاوز قوامها 300 جندي. وكانت مهمة المراقبين العسكريين تتمثل في دعم لجنة وقف

إطلاق النار التي شكلت بموجب اتفاق انجamina، بينما كانت قوة الحماية مكلفة بحماية المراقبين العسكريين. ومنذ ذلك الوقت، فقد تغير تفويض وقوام البعثة بشكل كبير للأخذ في عين الاعتبار الوضع السائد على الأرض، لاسيما عدم وفاء الأطراف بالتزاماتها بموجب اتفاق انجamina. وتضم البعثة حاليا حوالي 7000 عنصر عسكري ومدني، بينما تم توسيع تفويضه حتى يشمل حماية المدنيين في بعض من الحالات.

- من جهة أخرى، تعتمد بعثة الاتحاد الإفريقي اعتمادا كبيرا على تبرعات شركائنا سواء فيما يخص التمويل أو التسهيلات اللوجستية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر من جديد عن امتناني لشركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف على حد سواء لما يقدمونه من مساعدة لولاها لما تم نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان والإبقاء عليها. ومن الواضح أن إدارة عملية معقدة مثل العملية الجارية في دار فور سيزيدها صعوبة غياب تمويل آمن يمكن التنبؤ به. وبالقياس إلى الموارد المتوفرة حاليا، فإن البعثة لن يكون بوسعها تمويل عمليات في دار فور اعتبارا من بداية شهر أبريل 2006. وخلال هذه الفترة، ستستخدم المفوضية الجزء الأخير من مساهمة الاتحاد الإفريقي في إطار مشروع تسهيل دعم السلام. وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياجات المالية للبعثة فقط تقدر بما بين 13 و 17 مليون دولار أمريكي شهريا.

- وبعد التقدم الهش الذي تم إحرازه على الأرض وكذلك التقدم الضئيل الذي أحرز على درب محادثات السلام في أبوجا، يجب العمل في الوقت الراهن، على التحضير للمرحلة الجديدة التي ستبدأ بالنسبة لجهود السلام. وبعد التوصل إلى اتفاق سلام شامل، أمل أن يكون سريع، سيتعين مباشرة المهمة الشاقة المتمثلة في عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، بما في ذلك نزع السلاح وإعادة التأهيل والإدماج وإصلاح القطاع الأمني، وذلك تكميلا لاتفاق السلام الشامل الموقع في 9 يناير 2005. ومن المرجح، كما كشفت عنه بعثة التقييم، أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب الإبقاء على عملية لدعم السلام لفترة إضافية تتراوح ما بين سنتين و3 سنوات. كما أن الوضع يقتضي مزيدا من الدمج بين مختلف جوانب عملية السلام. والهدف هو وضع عملية متعددة الأبعاد لحفظ السلام تتطلب خبرة وتجربة وإمكانيات لوجستية مالية هائلة وقدرة إدارية لا تتوفر لدى الاتحاد الإفريقي في الوقت الراهن.

- أوصت بعثة التقييم بالتفكير حول إجراءات استبقاء وجود دولي في دار فور في 2006 وما بعده وذلك ببحث جميع الحلول البديلة القابلة للحياة في هذا الصدد والأخذ بعين الاعتبار الشكوك التي تحيط بإمكانية ضمان استدامة تمويل مبني على التبرعات. ومن جهة أخرى، شددت البعثة على أنه يجب الشروع على الفور في التخطيط المطلوب إذا كان سيتم إشراك

مؤسسات أخرى، علما أن بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان سيتم الإبقاء عليها لفترة إضافية تتراوح بين 6 أو 9 أشهر قبل أن يتم وضع عملية موحدة تغطي جميع أنحاء السودان.

• ومع تقديرهم للجهود التي يبذلها الاتحاد الإفريقي والتقدم المحرز حتى الآن ونظرا إلى المهام الأكثر تعقيدا التي تنتظر البعثة، شجع الشركاء الرئيسيون، خاصة الذين يقدمون المساهمة المالية واللوجستية، الاتحاد الإفريقي على النظر في نقل بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إلى الأمم المتحدة أو صوا باتخاذ قرار فوري في هذا الصدد لتمكين الأمم المتحدة من إبداء موقفه والتصريح، اعتبارا من شهر فبراير 2006، بالإجراءات الأولية اللازمة لتمكين نقل البعثة إلى الأمم المتحدة. وقد شددوا على الصعوبات التي يواجهونها لتمويل بعثة الاتحاد الإفريقي على أساس التبرعات، مؤكدين استعدادهم لمواصلة دعم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان خلال هذه الفترة الانتقالية.

126. وعلى ضوء ما سلف، فإن الوقت جاء للنظر في مستقبل بعثة الاتحاد الإفريقي في دار فور وكذلك السبل والوسائل الكفيلة بمواكبتها مع التحديات الحالية والمستقبلية، بما في ذلك مسألة نقلها للأمم المتحدة في الوقت المناسب. وبالتالي، أوصي بأن يمدد مجلس السلم والأمن ولاية بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان لمدة سنة كاملة اعتبارا من 20 يناير 2006، شريطة أن يقدم الشركاء المساعدة المالية واللوجستية اللازمة أو يتم توفير مصادر تمويلية بديلة لفترة ما بعد مارس 2006.

127. وخلال هذه الفترة، ستبذل المفوضية جهودا إضافية لتحقيق مزيد من الاستقرار في دار فور على الصعيد الأمني والإنساني. وفي هذا الصدد وكما هو مبين أعلاه، فإن المفوضية ستقوم، خلال الأسابيع والأشهر القادمة، بالتعاون مع الدول المساهمة بالقوات والشركاء، ببذل كل الجهود لتحسين سير البعثة وتعزيز فعاليتها على أساس التوصيات التي رفعتها بعثات التقييم وغيرها من البعثات التي زارت المنطقة.

128. سيقوم الاتحاد الإفريقي، بدعم من الميسرين وغيرهم من الشركاء، ببذل كافة الجهود لتسهيل التوصل إلى اتفاق بين الأطراف في أقرب وقت ممكن. وإن توقيع مثل هذا الاتفاق سيفتح مرحلة جديدة ستتطلب إيفاد بعثة أكثر تعقيدا لفترة أطول. وإن الأمم المتحدة هي مؤهلة ومجهزة بما فيه الكفاية للإشراف على مثل هذه البعثة.

129. أود أن أشدد على دور المجتمع المدني وتناسق عمله. ويجب هنا ممارسة أكبر قدر ممكن من الضغط على الأطراف السودانية لحملها على الوفاء بالتزاماتها والتفاوض بالمرونة المطلوبة من أجل إيجاد حل نهائي للأزمة في دار فور. وفي هذا الصدد، يجب أن يعيد مجلس السلم والأمن تأكيد تصميمه على



دعوة مجلس الأمن إلى فرض العقوبات المناسبة على أي طرف يعيق جهود تحقيق السلام.

130. وأخيراً، أود أن أتقدم بالشكر إلى مبعوثي الخاص وكبير الوسطاء سالم أحمد سالم وإلى ممثلي الخاص بابا غانا كينغيبي وإلى جميع أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان لتفانيهم وتصميمهم. كما أشكر جميع القادة الأفارقة، لاسيما رئيس الاتحاد الإفريقي، أولوسيغون أوباسانجو، لما بذلوه من جهد من أجل تحقيق السلام في دار فور.

## قوام العنصر العسكري

## الملحق (أ)

### أ. المراقبون العسكريون

44	1. جنوب إفريقيا
13	2. الجزائر
1	3. بنين
1	4. بتسوانا
04	5. بوركينافاسو
	6. بروندي
	10
	7. الكامرون
	30

14	8. الكونغو
34	9. مصر
	10. الجابون
	34
20	11. غامبيا
25	12. غانا
39	13. كينيا
05	14. ليستو
09	15. ليبيا
	16. مدغشقر
	09
24	17. ملاوي
15	18. مالي
	19. موريتانيا
	10
	20. موزمبيق
	14
23	21. ناميبيا
59	22. نيجيريا
35	23. رواندا
	24. السنغال
	34
31	25. تشاد
08	26. توجو
45	27. زامبيا
	28. الاتحاد الأوروبي
	13
13	29. الولايات المتحدة الأمريكية
	30. حكومة السودان
	31
31	31. حركة/جيش تحرير السودان
	32. حركة العدالة والمساواة
	31
	33. الاتحاد الأوروبي
	02

ب. العاملون الدوليون/أعضاء لجنة التحقيق المشتركة

38

ج. قوة الحماية

285	1. جنوب إفريقيا
196	2. غامبيا
60	3. كينيا
2040	4. نيجيريا
1756	5. رواندا
538	6. السنغال
38	7. تشاد

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

---

Organs

Peace and Security Collection

---

2006

# Report of the Chairperson of the Commission on the Situation in Darfur (THE SUDAN)

African Union Commission

Peace and Security

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/2534>

*Downloaded from African Union Common Repository*